

## "دور المرأة السعودية في تنمية إقتصاديات الأسرة من خلال القطاع الغير رسمي"

(دراسة وصفية على عينة من النساء في المشاريع الصغيرة في منطقة مكة المكرمة)

إعداد الباحثة:

منى بنت مشعان لاحق العتيبي



## الملخص:

تناولت هذه الدراسة -الوصفية - دور المرأة السعودية في تنمية اقتصاديات الأسرة من خلال القطاع الغير رسمي. حيث طبقت على عينة من النساء في المشاريع الصغيرة في منطقة مكة المكرمة، وتهدف لمعرفة طبيعة دور المرأة السعودية في الأنشطة الاقتصادية الأسرية، والتعرف على أهم الاختلافات بين الأنشطة الاقتصادية للمرأة في منطقة مكة المكرمة، ومعرفة مدى مساهمة الأنشطة في تمكينها ذاتياً واجتماعياً واقتصادياً، وأهم المعوقات التي تحد من تميتها لاقتصاديات أسرتها، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي، بطريقة عينة كرة الثلج على ١٢7 مفردة، عن طريق استبانة صممت لهذا الغرض، كما استخدمت الأساليب الإحصائية المناسبة عند معالجة البيانات وتحليلها من خلال برنامج SPSS.

## وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج من أبرزها:

- تستنتج الدراسة أن المرأة في الريف لا تختلف عن المرأة في المدينة من حيث ثقافة العمل الحر.
- أكدت الدراسة أن إقامة هذه المشاريع تجاوز 8 سنوات فأكثر، وأن معظم الأنشطة تقام في المدن للاستفادة من كافة الإمكانيات المتاحة، وأن معظم الأنشطة تختص بتحضير الأطعمة، وتعتمد على التمويل الذاتي، وأن المرأة تعمل بمفردها وبشكل مباشر في المشروع.
- كشفت الدراسة عن تعدد الأسباب التي دفعت المرأة لإنشاء المشروع منها الرغبة في إيجاد مصدر دخل إضافي للأسرة، وإشغال وقت الفراغ، وعدم الحصول على وظيفة حكومية.
- كما توصلت الدراسة أن لأنشطة المرأة دور في تمكينها الذاتي من حيث مساهمة المشروع في زيادة الثقة في إمكانياتها وقدراتها واعتمادها على نفسها وخبرتها التجارية.
- وللأنشطة دور في تمكينها الاجتماعي من حيث مساهمة المشروع في مساعدتها على صنع واتخاذ القرارات، واكتسابها علاقات اجتماعية جديدة، ومساهمته في زيادة مكانتها الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الأسري.
- أما تمكينها الاقتصادي فقد ساهم المشروع في تعزيز ثقافة الإنتاج المحلي وتوفير دخل إضافي للأسرة، كما ساهم في تحقيق الاستقلال الاقتصادي للمرأة.
- وتوصلت الدراسة الى أن هناك معوقات اقتصادية تحد من تنمية المرأة لاقتصاديات أسرتها منها على الترتيب عدم ثبات العوائد المالية وارتفاع قيمة المواد الخام ثم تأثر الطابع الموسمي يليه عدم كفاية رأس المال لتغطية احتياجات المشروع، يليه ارتفاع قيمة إيجار المحل.
- وهناك معوقات ذاتية تحد من تميتها منها على الترتيب الحاجة لدورات تدريبية لتطوير المشروع ثم نقص الخبرة في مجال التسويق أو الإعلان، يليه نقص الخبرة في الإدارة، يليه الإحباط عند التعرض للانتقاد.
- وبينت الدراسة أن هناك معوقات اجتماعية منها عجز المرأة عن إدارة المشروع بسبب عدم القدرة على استخدام عاملة تساعد في التخفيف من أعباء المشروع. وانتهت الدراسة ببعض التوصيات المتعلقة بالموضوع.

## الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

### أولاً: تحديد مشكلة الدراسة:

تعد المرأة نصف المجتمع واحد العناصر المهمة فيه ولها دور فعال في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والمشاركة في تنمية ورخاء المجتمعات، وعلى الرغم من أهمية قضية المرأة على الصعيد العالمي فإنها تعتبر أكثر أهمية بالنسبة للدول النامية بما فيها المملكة العربية السعودية.

لذا أصبحت قضية المرأة ومساهمتها في العمليات الإنتاجية أحد القضايا الرئيسية التي تمر بها الدول النامية، مما يعني أن التخطيط السليم لا بد أن يأخذ بدور المرأة وزيادة مشاركتها الفعالة في التنمية بعين الاعتبار. (مرعي وآخرون، 1983)

وعندما نتحدث على مشاركة المرأة في التنمية وقدرتها على دعم وتنمية اقتصاد أسرتها فإن ذلك لا يقتصر على المرأة في المدينة بل يمتد أيضاً ليشمل المرأة في الريف فهي بلا شك لها دور فعال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

فالمراة الى جانب مهمتها كأم وربة منزل إلا أنّ لديها القدرة الفعالة والطاقة الكامنة في المشاركة في التنمية، فارتفاع نسبة البطالة النسائية في السعودية دفع الكثير منهن إلى إنشاء المشاريع الصغيرة بشكل غير رسمي كبديل للوظائف الحكومية الرسمية، وذلك يعتبر من أهم الحلول التي لجأت إليها المرأة لرفع مستوى دخل الأسرة بما يحقق للأسرة الأمن الاجتماعي والاقتصادي.

وجاء من أهم أهداف خطة التنمية العاشرة في السعودية تعميق التوجه نحو تمكين المرأة من خلال تبني السياسات والبرامج الملائمة لدمجها في عملية التنمية الوطنية الشاملة وتقديم الدعم المتواصل لها، وتطوير الخدمات المساندة والتسهيلات اللازمة لتمكين المرأة من أداء دورها الاجتماعي والاقتصادي. (وزارة الاقتصاد والتخطيط) وتقليل نسبة البطالة النسائية من 34.5% في عام 2016م حسب إحصائيات (الهيئة العامة للإحصاء) إلى 11.1% بحلول نهاية عام 2019م. (وزارة الاقتصاد والتخطيط).

وهذا يدفعنا الى زيادة تعزيز مكانة المرأة السعودية ومساهمتها في عملية التنمية وتمكينها لتصبح عضواً فعالاً في الأسرة والمجتمع، وإجراء العديد من البحوث والدراسات التي تبين مدى تأثير هذه المساهمة على زيادة دخل أسرتها وسد احتياجاتهم والتخفيف منها قدر الإمكان والقدرة على استغلال الموارد المتاحة وتجاوز الصعوبات في سبيل ذلك بما يحقق مستوى مناسب من الرفاهية الإنسانية، فجاءت هذه الدراسة تسعى للتعرف على دور المرأة السعودية في الريف والمدينة في تنمية اقتصاد أسرتها من خلال القطاع الغير رسمي.

### ثانياً: أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية النظرية: بما أن مجتمعنا السعودي يسعى في خطة العاشرة الى دمج المرأة في عملية التنمية الوطنية الشاملة وتوفير الخدمات والدعم المتواصل وتقديم التسهيلات اللازمة في سبيل تمكينها من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي، ويسعى أيضاً لرفع مستوى دخل الأسرة بطريقة غير مباشرة عبر عمل المرأة في الإنتاج الأسري، وجب علينا أن نساهم في تحقيق ما خططنا له باستخدام المناهج العلمية في دراسة وتحليل دور المرأة سواء في الريف أو المدينة في تنمية اقتصاد أسرتها ومشاركتها في زيادة دخلها وتقدير هذه المشاركة، وقدرتها على التغلب على البطالة بطريقة غير مباشرة بتوفير فرص عمل بديلة خارج الإطار الرسمي تساعد على التخفيف منها الامر الذي ينعكس إيجابياً على أسرتها ويعزز من مكانتها الاجتماعية، وبالتالي فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في اعتبارها إضافة

جديدة تقف بجانب الدراسات السابقة المتعلقة بدور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القطاعات الرسمية العامة والخاصة، وفيما تقدمه من إطار نظري يمكن الاستفادة منه في الدراسات المستقبلية في ذات الموضوع، ويمكن أن نستفيد من معطيات هذه الدراسة في المساعدة في التخطيط لوضع البرامج والمشروعات الخاصة بالقطاع الغير رسمي أو ما يعرف بالإنتاج الاقتصادي الغير رسمي (الأسري) في الخطط التنموية القادمة.

**ثانياً: الأهمية التطبيقية:** تكمن الأهمية التطبيقية في أن هذه الدراسة حاولت التعرف على أهمية دور المرأة في زيادة دخل أسرتها من خلال المسح الاجتماعي، خاصة أن مشاركتها في تنمية اقتصاديات الأسرة بإنشاء المشاريع الصغيرة يهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية للأسرة وزيادة دخلها بالإضافة الى تزويد المرأة بالمهارات الإنتاجية والفنية للعمل في مشاريع ومهن مختلفة بما يدعم ميزانية الأسرة ويحقق لها الاكتفاء الذاتي، وبالتالي فإن نتائج هذه الدراسة وغيرها من الدراسات التي على هذا النحو تساهم بشكل إيجابي في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع بما يتفق مع الأهداف الاستراتيجية لخطط التنمية في المملكة العربية السعودية التي تركز على الأساليب غير التقليدية في المعالجة بتحويل القادرين على العمل من مجرد متعطلين إلى أعضاء منتجين يمكنهم تلبية احتياجاتهم بأنفسهم، وتساعد أيضاً في رسم السياسات والبرامج بشكل يتلاءم مع ثقافتنا الإسلامية.

**ثالثاً: أهداف الدراسة:**

يتمثل الهدف العام لهذه الدراسة في التعرف على دور المرأة السعودية في دعم وتنمية اقتصاد أسرتها وتم ترجمته إلى عدة أهداف خاصة وهي:

- 1- التعرف على طبيعة دور المرأة السعودية في الأنشطة الاقتصادية الأسرية.
- 2- التعرف على أهم الاختلافات بين الأنشطة الاقتصادية للمرأة السعودية في منطقة مكة المكرمة.
- 3- التعرف على مدى مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها ذاتياً واجتماعياً واقتصادياً.
- 4- التعرف على المعوقات التي تحد من تميتها لاقتصاديات أسرتها.

**رابعاً: تساؤلات الدراسة:**

- 1- ما طبيعة دور المرأة السعودية في الأنشطة الاقتصادية الأسرية؟
- 2- ما أهم الاختلافات بين الأنشطة الاقتصادية للمرأة السعودية في منطقة مكة المكرمة؟
- 3- ما مدى مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها ذاتياً واجتماعياً واقتصادياً؟
- 4- ما المعوقات التي تحد من تميتها لاقتصاديات أسرتها؟

**خامساً: مفاهيم الدراسة:**

- **القطاع الاقتصادي الغير رسمي:**

قام الباحثون بمحاولات تعريف القطاع غير الرسمي نذكر من بينها محاولة كيث هارت في دراسة حول فرص الدخل غير الرسمي والعمالة الحضرية في غانا 1973 التمييز بين القطاع غير الرسمي والرسمي على أساس معيار علاقة العمل؛ فهي في القطاع

غير الرسمي تعتمد على العمالة أو التشغيل المأجور، بينما تعتمد في القطاع الرسمي على أساس منظم ودائم له عوائد محددة في مقابل عائد الدخل في القطاع غير الرسمي لا يكون محددًا وليس له صفة الاستمرارية.

ويذكر تقرير بيلنفلد في دراسة عن تنزانيا عام 1975 على أن للقطاع غير الرسمي خصائص أساسية في مقدمتها صغر حجم المنشأة، وقلة عدد العمال والاعتماد على الموارد العائلية والاعتماد على المهارات المكتبية بعيداً عن مؤسسات التعليم والتدريب الرسمية وأخيراً الاعتماد على التقنية البسيطة والتقليدية. (غزال، 2015: 22).

وقد وضع سيزورامان تعريفاً للقطاع غير الرسمي حاول أن يجمع فيه معظم خصائص هذا القطاع والتي حصرها في: استخدام مالا يزيد عن عشرة عمال واستخدام عمالة عائلية، وعدم الالتزام بالقواعد الإدارية والقانونية لممارسة النشاط، ومن ثم يقيم النشاط فيه على أساس غير رسمي، وعدم الالتزام بمواعيد عمل ثابتة، وانخفاض المستوى التعليمي للعاملين في هذا القطاع، ولقد تزايد الاهتمام وكثر الجدل وخاصة في السنوات الأخيرة حول مفهوم القطاع غير الرسمي، وأهم الإمكانيات والمجالات التي يتضمنها، وقد عرف هذا القطاع أيضاً بمسميات أخرى مثل الاقتصاد الغير رسمي والاقتصاد الثاني، واقتصاد الظل والطريق الآخر والاقتصاد العادي.... وغيرها من المسميات المختلفة. (غزال، 2015: 24)

وبناءً على ما سبق يمكن تعريفه إجرائياً بأنه: " مجموعة من الأنشطة الغير مسجلة رسمياً في الدولة والتي لا تدخل ضمن إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي الرسمية، وهي غالباً غير مدرجة بالحسابات الوطنية وبعيدة عن الرقابة والإدارة الاقتصادية، وتتسم بالبساطة ولا تتطلب مهارة عالية ولا تحتاج رأس مال كبير، بالإضافة الى عدم وجود أوقات وأماكن ثابتة للعمل".

#### - المشروعات الصغيرة:

عرّف صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل العالمية المشروعات الصغيرة على أنها: "مشروعات لا يقل عدد العاملين فيها عن 10 موظفين ولا يزيد عددهم عن 50 موظف ولا يزيد مجموع وصولها عن 3 مليون دولار أمريكي ولا تزيد حجم مبيعاتها السنوية عن 3 مليون دولار أمريكي". (الحموري، 2016: 257)

ويعرف بأنه " ذلك المشروع الذي يديره أصحابه بشكل فعال ويحمل الطابع الشخصي ويكون محلياً إلى حد ما في المنطقة التي يعمل فيها، ويعتمد بشكل كبير على مصادر التمويل الداخلية لنمو رأس المال". (الربابعة، 2007: 81)

ويمكن أن يعرف بأنه " منشأة شخصية مستقلة في الملكية والإدارة تعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة في بيئة محلية غالباً، وبعناصر إنتاج محصلة استخدامها محدودة مقارنة بمثيلاتها في الصناعة". (عنه، 2002: 16)

ويمكن تعريفها إجرائياً بأنها " الأنشطة الإنتاجية التي تقوم به المرأة لتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي لها ولأسرتها بحيث لا تعتمد على تقنيات معقدة وتتمز بقلّة رأس المال".

#### - الدور الاقتصادي للمرأة:

يعرفه (كردي، 2010) بأنه كل نشاط اقتصادي تؤديه المرأة داخل أو خارج المنزل بهدف إشباع احتياجات الأسرة أو المجتمع من خلال تحقيق فائدة اقتصادية، بمعنى أن هذا النشاط له قيمة اقتصادية يمكن قياسها أو تقديرها..

يعرفه (Gross et al، 1973) بأنه أسلوب توزيع الدخل المالي للأسرة على بنود الإنفاق المختلفة أي القيام بعمل ميزانية، والهدف منها توزيع الموارد المحددة على الحاجات المتعددة والمتنافسة والمتغيرة للحصول على أقصى منفعة ممكنة مع عمل حساب المستقبل بتخصيص نسبة معينة من هذا الدخل للادخار مع الحرص على استثماره.

ويعرفه (Jacobasen، 1976) بأنه " الخبرة المكتسبة من الممارسات المالية تساعد على وضوح وتأكيد قيم المورد المالي التي تمكن الفرد من استكمالها بكفاءة عالية في تغطية تكاليف معيشته الضرورية، وثم تمكنه من اتخاذ قرارات سليمة فيما يختص بالصرف على بنود الإنفاق المختلفة."

وتعرف حقي (١٩٩٢) الدور الاقتصادي بأنه " أسلوب توزيع الدخل المالي للأسرة على بنود الإنفاق المختلفة أي القيام بعمل ميزانية والهدف منها توزيع الموارد المحددة على الحاجات المتعددة والمتنافسة والمتغيرة للحصول على أقصى منفعة ممكنة، مع عمل حساب المستقبل بتخصيص نسبة معينة من هذا الدخل للادخار مع الحرص على استثماره.

ويقصد به أيضًا هو عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في مواقف الاختيار والشراء والإعداد والصيانة سواءً كانت تلك الموارد مرتبطة بالطعام أو الملابس أو المسكن ومحتوياته من أثاث وفرش وأجهزة وأدوات وذلك بهدف الانتفاع بها بأقصى درجة ممكنة وعدم الإسراف فيها بتقليل الفاقد منها بقدر الإمكان وعدم الاستهانة به مهما كان ضئيلاً."

وتعرفه شلبي (١٩٩٩) بأنه: " القرارات التي تتخذها الأسرة بشأن تنظيم وتخطيط بنود الإنفاق المختلفة وسلوكها تجاه الأزمات المالية وزيادة دخل الأسرة النقدي والعيني، والادخار والاستثمار (شراء أراضي، عقارات، شهادات استثمار)، شراء أدوات وأجهزة منزلية، شراء ملابس، شراء سلع استهلاكية، وكذلك سلوكها تجاه النواحي الترويحية والترفيهية الأسبوعية والموسمية."

ويمكن تعريفه إجرائياً بأنه: "الدور الذي تقوم به المرأة العاملة في المشاريع الصغيرة والمرتبطة بالمشاركة في إدارة شؤون الأسرة، والعمل على زيادة دخلها لمواجهة الأزمات المالية، وعمل ميزانية للأسرة لموارد الدخل المالية".

## الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

### المبحث الأول: الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت دور المرأة في التنمية الاقتصادية والسعي لتمكينها اقتصادياً واجتماعياً بشكل عام، من جوانب مختلفة، لذلك لا بد من عرض بعض منها للاستفادة من نتائجها بما يخدم هذه الدراسة ومنها:

#### أولاً: الدراسات المحلية:

الدراسة الأولى: هي دراسة أبا الخيل (1993)، بعنوان: "مجالات الاستثمار المتاحة أمام المرأة السعودية في المشروعات الصغيرة بمدينة الرياض"

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مجالات الاستثمار التي تعمل فيها المرأة السعودية، والتعرف على بعض العوامل التي تدفع المرأة السعودية للعمل في مجال الاستثمار، وتحديد بعض المعوقات التي تواجهها المرأة السعودية عندها عملها في مجال الاستثمار، وتعدُّ هذه الدراسة من النوع الوصفي، استخدمت الباحثة أداة الاستمارة لجمع البيانات، أما عينة الدراسة فقد بلغ حجمها (١٢٠) مفردة.

ومن أهم نتائج الدراسة: رغبة المرأة السعودية في إثبات ذاتها وتحقيق مكانة أفضل لها في المجتمع، وقدرتها على العطاء ورفد المجتمع بالإمكانيات المادية والبشرية لتحقيق تقدمه وتطوره المستمر، شعور المرأة السعودية بأن استثمار أموالها وادخاراتها في مشروعات خاصة بما هو خير وسيلة لتشغيل تلك الادخارات بدلاً من إيداعها في البنوك، وملء وقت الفراغ في أشياء نافعة ومفيدة لها ولأسرتها ومجتمعها، تشعر المرأة السعودية من خلال القيام بدورها كسيدة أعمال بالقدرة على استغلال طاقتها خير استغلال وتحقيق طموحاتها والتأكيد على شعورها بالإنجاز في تحقيق العائد المادي المناسب الذي يشعرها بالرضا نتيجة الحصول عليه بجهدا ومتابعتها، وتحقيق الطموح الذاتي لدى المرأة السعودية والتأكيد على إمكانياتها وقدراتها على العطاء والإبداع.

إن أهم المعوقات التي تواجهها المرأة السعودية في مجال الاستثمار معوقات تعود لأسباب اجتماعية مثل القيود التي يفرضها المجتمع على المرأة ويحد من تحركاتها وقدراتها في التصرف، ومعوقات ذاتية ترتبط بخصائص المرأة السعودية المستثمرة نفسها، أولى هذه المعوقات يرتبط بعدم قدرتها على التوفيق بين مسؤوليات البيت والعمل، يضاف الى ذلك عدم توافر الخبرة الفنية والمالية الكافية التي تساعدها على اختيار المشروع المناسب وتحديد احتياجاته المالية والبشرية، يلي ذلك محدودية العلاقات الاجتماعية والمعرفة الشخصية بالنسبة للمرأة السعودية.

**الدراسة الثانية:** دراسة (منشي، 2010) بعنوان: دور المرأة المسلمة في التنمية في ضوء الاتجاهات المعاصرة وتطبيقاتها التربوية في مجال الاسر المنتجة.

وأهم أهدافها توضيح مفهوم التنمية في الإسلام وإظهار دور المرأة المسلمة فيه، إبراز وسائل تعزيز مساهمة المرأة المسلمة في تنمية المجتمع، ووضع تصور لتفعيل دور المرأة المسلمة في التنمية، وكيفية توظيف المؤسسات التربوية والاجتماعية في مجال الأسر المنتجة بالمملكة العربية السعودية، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هي أن دور المرأة المسلمة في التنمية في عهد النبوة كان بارزاً ومميزاً، أكدته الممارسات الفعلية للمرأة المسلمة في مشاركتها في كافة المهن والمجالات التنموية وأيدته النصوص القرآنية والتوجيهات التربوية، إن مشروع الأسر المنتجة يمثل اتجاهاً عالمياً معاصراً تبنته العديد من الدول لدعم التنمية وتقديم المجتمع، وإن تفعيل المفاهيم الجديدة الخاصة بعمل المرأة السعودية في مشاريع الأسر المنتجة والعمل عن بعد ليستا الحل الوحيد لامتناس الفائض من بطالة النساء، ولكنهما وسيلتان من أنجح الحلول المعاصرة.

**الدراسة الثالثة:** دراسة (القاضي، 2011) بعنوان: المشروعات الصغيرة وتنمية المرأة السعودية "دراسة حالة المستفيدات من صندوق المؤوية في القصيم"

والتي تهدف الى تحديد الدور الذي تقوم به المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة اجتماعياً واقتصادياً وذاتياً وتحديد معوقات المشروعات الصغيرة التي تحد من تنمية المرأة، وقد استخدمت الباحثة منهج دراسة الحالة لثمان حالات يمثلن مجتمع الدراسة شملت مناطق: عنيزة، المذنب، بريدة، الرس، الدليمية، وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها: إن من أبرز الأسباب الدافعة للقيام بالمشروعات أسباب اقتصادية؛ وهي الرغبة في رفع المستوى الاقتصادي، وأيضاً أسباب ذاتية وهي الرغبة في

تحقيق الذات وتفعيل القدرات وإظهار الإبداع والهواية، وأيضاً الرغبة في زيادة العلاقات والوجهة الاجتماعية، من العوائد التنموية للمشروع العوائد الاجتماعية حيث اتساع دائرة العلاقات واكتساب مهارة الاتصال بالآخرين.

**الدراسة الرابعة:** دراسة العيدان (٢٠١٢)، بعنوان "المرأة السعودية العاملة في قطاع الاقتصاد غير الرسمي".

وقد هدفت هذه الدراسة التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاملات السعوديات في قطاع الاقتصاد غير الرسمي، والتعرف على أسباب انخراط النساء في قطاع الاقتصاد غير الرسمي، والتعرف على الصعوبات والمخاطر التي تكتنف عمل المرأة في المهن التي تندرج تحت الاقتصاد غير الرسمي. تعد هذه الدراسة من الدراسات الكشافية الاستطلاعية، والمنهج المستخدم فيها هو المنهج السوسيو- أنثروبولوجي الذي ينتمي إلى الدراسات النوعية (الكيفية)، أما أدوات جمع البيانات فهي الملاحظة، والمقابلات الطويلة، وتاريخ الحياة، واعتمدت الدراسة على عينة قصدية غير احتمالية (كرة الثلج).

**ومن أهم نتائج الدراسة:** انتفت جميع العاملات على أن سبب خروجهن للعمل هو الحاجة الاقتصادية، أيضاً تحد بعض العادات والتقاليد عمل المرأة في بعض المهن الرسمية ومن ثم تلجأ بعض النساء الأقل تعليماً للقطاع غير الرسمي للبحث عن فرص عمل، وقصور عملية التنمية في تقديم الخدمات لبعض فئات المجتمع وتمثل المرأة أكثر الفئات تضرراً من عملية التنمية فيما تحصل عليه المرأة الفقيرة من مساعدات اجتماعية يقل عما حدده البنك الدولي من وصف للفقر المدقع أو المطلق، بعض المهن في قطاع الاقتصاد غير الرسمي لا تتطلب رأس مال كبير، كذلك وقد تخجل المرأة من عملها في البداية ومن ثم تضطر إلى إخفاء طبيعة العمل الذي تقوم به وبعد فترة من العمل استطاعت مراجعه النفس وأصبحت ترى أن عملها لا يبعث الخجل وصرحت به.

**الدراسة الخامسة:** دراسة (الملاح، 2014) والتي بعنوان: "عمل المرأة السعودية في المشاريع المنزلية الصغيرة في مدينة الرياض".

تناولت هذه الدراسة السوسيوولوجية عمل المرأة السعودية في المشاريع المنزلية الصغيرة في مدينة الرياض، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية حيث استخدمت منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة، فقد تم استخدام عينة كرة الثلج عند اختيار مفردات الدراسة، والتي بلغ قوامها ١٢٤ مفردة، وتم جمع البيانات عن طريق استبانة صممت لهذا الغرض، كما استخدمت الأساليب الإحصائية المناسبة عند معالجة البيانات وتحليلها من خلال برنامج SPSS، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج من أبرزها: أن الرغبة في الاستقلال المادي جاء في المرتبة الأولى من بين الأسباب التي تقف وراء اتخاذهن قرار العمل في المشاريع المنزلية الصغيرة، تليها المحافظة على خصوصية المرأة، فقضاء وقت الفراغ، في حين جاءت اكتساب الخبرة في المرتبة الرابعة، تليها تحقيق الذات، فاستقلالية العمل، فالتوفيق بين العمل وشؤون الأسرة.

كما توصلت الدراسة إلى أن التسويق عن طريق الأصدقاء ثم يليها الإنترنت من أهم أساليب التسويق التي تستخدمها المرأة السعودية العاملة في المشاريع المنزلية الصغيرة، كما توصلت الدراسة إلى أن من أهم الآثار الاقتصادية على الأسرة نتيجة لعمل المرأة في المشاريع المنزلية الصغيرة هي تحقيق أقصى استفادة ممكنة من جهود المرأة السعودية، يليها أن العمل في المشاريع المنزلية الصغيرة يوفر تكاليف المواصلات، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن من أهم الآثار الاجتماعية لعمل المرأة في المشاريع المنزلية الصغيرة هي التمتع بالنقمة والشهرة بين العملاء الذين قامت بخدمتهم، ثم يليها تكوين شخصية مستقلة للمرأة



العاملة بها، ثم يليها الإسهام في الاستقرار الاجتماعي، ثم يليها المشاركة في اتخاذ قرارات تخص الأسرة. وأسفرت النتائج عن وجود صعوبات تواجه العاملات في المشاريع المنزلية الصغيرة، وجاءت في المرتبة الأولى ارتفاع أجر العمالة، يليها الافتقار للسجل التجاري، ثم يليها عدم توافر وسائل نقل، ثم يليها عدم وجود عمالة كافية، وانتهت الدراسة ببعض التوصيات المتعلقة بالدراسة.

**الدراسة السادسة:** دراسة (المالكي، 2017) بعنوان: معوقات التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في المشاريع الصغيرة "دراسة وصفية تحليلية على عينة من النساء الممتلكات للمشاريع الممولة بالمملكة العربية السعودية"

تهدف إلى تحليل وضع المرأة السعودية في المشاريع الصغيرة والتعرف على المعوقات التي تحول دون تمكينها اقتصادياً واجتماعياً ويشمل النساء المدعومة من خلال برامج التسليف المقدمة من المنظمات الخاصة والحكومية، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وتم تطبيقها على عينة عشوائية تبلغ (208) مشروع نسائي مختار من قبل مؤسستي (ريادة، رزق جميل)، وتم توزيع استبانة الكترونية بالإضافة إلى عمل مقابلات مع 10 مشاريع نسائية مختلفة، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة والتي ساهمت في تمكينها اجتماعياً أن عمل المرأة في المشروع أكسبها شبكة علاقات اجتماعية قوية، وأكسبها مكانة وشهرة، أما من الناحية الاقتصادية فقد ساهم عمل المرأة في المشروع من زيادة تمكينها اقتصادياً حيث ساهم في استقلالها الاقتصادي وأسهم في تحقيق الحرية الكاملة في التصرف في أرباح المشروع وذلك في كلا المؤسستين.

#### ثانياً: الدراسات العربية:

**الدراسة الأولى:** دراسة (مصطفى، 2007) بعنوان: دور المرأة الريفية في تنمية اقتصاد الأسرة "دراسة ميدانية في قريتي موسيه ودوماية ولاية جنوب دارفور"

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المرأة الريفية بولاية جنوب دارفور في التنمية الاقتصادية العائلية وذلك من خلال البحث في وضعها الاجتماعي والاقتصادي وكشف المشاكل التي تعيقها من أداء دورها بكفاءة، بالإضافة إلى الاضطلاع على مختلف أنواع الأنشطة التي تؤديها المرأة الريفية في جنوب دارفور والتي تساهم مباشرة في تحسين مستوى معيشة الأسرة، وذلك من خلال أخذ عينة عشوائية من مائة امرأة ريفية.

البيانات والمعلومات جُمعتا عن طريق المقابلات الشخصية وطرح الأسئلة مباشرة على العينة المذكورة، ومن ثم تم تحليل المعلومات باستخدام طرق التحليل الإحصائي، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية: رغم ارتفاع معدل انتشار الأمية والتخلف عن مواكبة العصر بين الريفيات وتدني إنتاجية المرأة لتدهور الظروف الأمنية إلا أنها ما زالت تسهم بصورة أساسية في تغطية النفقات العائلية، وأن المرأة الريفية نادراً ما تكون مالكة للأرض رغم دورها الأكبر في العمل الزراعي، وعدم توفر قاعدة معلومات وبيانات أساسية ومرد ذلك لقلّة البحوث والدراسات المتصلة بأوضاع المرأة.

**الدراسة الثانية:** دراسة النجار (٢٠٠٩) بعنوان "الجوانب الاجتماعية لاشتغال المرأة بالصناعات الصغيرة."

الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو التعرف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية لعمل المرأة بالصناعات الصغيرة، والأهداف الفرعية هي حصر الخصائص الديموغرافية والاقتصادية للمرأة التي تعمل بالصناعات الصغيرة، ورصد الأسباب التي أدت إلى

عمل المرأة في الصناعات الصغيرة، ودراسة الخصائص التنظيمية والفنية للصناعات الصغيرة موضوع الدراسة، والكشف عن الآثار الاقتصادية لعمل المرأة بالصناعات الصغيرة، ومعرفة الآثار الاجتماعية لعمل المرأة بالصناعات الصغيرة، وتوضيح المشكلات التي تواجه المرأة التي تعمل بالصناعات الصغيرة، والكيفية التي تستطيع المرأة من خلالها أن توفق بين الأعمال المنزلية والأعمال الإنتاجية.

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية وتم اختيار العينة بطريقه عمدية أو مقصودة وتم اختيار ٢٣ سيدة من صاحبات مشروعات صناعية صغيرة ممولة تمويلاً شخصياً والممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية وجمعية التدريب المهني والأسر المنتجة مع مراعاة التنوع في الأنشطة الصناعية، واستخدمت الباحثة أداتين من أدوات جمع البيانات هما المقابلة المتعمقة والملاحظة البسيطة، ومن أهم نتائج البحث: أن السن يتراوح بين ٣٠ سنة إلى ٦٠ سنة، ويغلب التعليم الجامعي في عينة الدراسة، ويتراوح عدد أفراد أسر النساء في عينة الدراسة بين فردين إلى ٦ أفراد أي أنها أسر صغيرة العدد، وتعددت الأسباب التي أدت إلى عمل المرأة بالصناعات الصغيرة وهي على النحو الآتي: تفضيل العمل الحر، فرصة عمل مناسبة، شغل أوقات الفراغ، الاعتماد على الذات وتحقيق الاستقلالية بعيداً عن الرجل سواء كان (أباً، زوجاً، أخاً)، تنمية المهارات، تحسين مستوى الدخل وزيادته، الادخار للمستقبل، رفع المستوى المعيشي للأسرة، ومن الآثار الاقتصادية لعمل المرأة بالصناعات الصغيرة أنه أصبح للمرأة دخل خاص بها، كما أسهم المشروع في تحسين الدخل لأسر النساء في عينة الدراسة، وأسهم المشروع في تحسين الأوضاع الاقتصادية للمرأة، واستطاعت المرأة أن تدخر من المشروع، ومن الآثار الاجتماعية لعمل المرأة بالصناعات الصغيرة: المشاركة في اتخاذ القرارات داخل أسرتها، وحل مشكلاتها، والعمل داخل المشروع من دون مساعدة، وهذا يعني مدى الأعباء التي تقع عليها بين إدارة المشروع وأدوارها داخل المنزل، ومدى التشجيع من جانب أسر النساء في عينة الدراسة لعملهن في المشروع سواء كان من الأب أو الزوج، وأن عملها لم يؤثر على علاقاتها الاجتماعية حيث بإمكانها أن تقوم بزيارة الأهل والجيران والأصدقاء سواء بمفردها أو مع أفراد أسرتها، أما المشكلات التي تواجه المرأة التي تعمل في الصناعات الصغيرة فهي عدم توفر الخبرة الكافية عن أساليب التسويق، وعدم توفر العمالة المدربة والماهرة والمطلوبة بأجور مرتفعة، وارتفاع أسعار المواد الخام، وصعوبة الحصول على التراخيص، والضرائب.

**الدراسة الثالثة: دراسة (بلحاج، 2010) بعنوان: مساهمة المرأة الريفية في تنمية المجتمع المحلي "دراسة ميدانية بريف تلمسان"**

تهدف الدراسة إلى الكشف عن أوضاع المرأة الريفية والتعرف على دورها في المجتمع والدور الذي تلعبه في عملية التنمية، والتعرف على دورها في النشاط الاجتماعي والاقتصادي وموقع المرأة في تركيب الأسرة واتخاذ القرارات، ودور المرأة في المجتمع الريفي ومحددات هذا الدور، وممارسة المرأة لحق التعليم، ومدى معرفة المرأة ووعيها بقضايا الصحة، والتركيز على توضيح عمل المرأة الريفية، وحماية المرأة للتراث الثقافي، وهي دراسة أنثروبولوجية بريف تلمسان ركزت على مدى مساهمة المرأة الريفية على وجه الخصوص في تنمية المجتمع المحلي اجتماعياً واقتصادياً، استخدمت الباحثة المنهج التاريخي في جمع المعلومات والمنهج التجريبي في الدراسة الميدانية وعينة الدراسة تجمع بين العشوائية والمقصودة لحالات يفترض أنها تمثل الواقع، فالمقصودة عندما وقع اختيارنا على مناطق الدراسة أي على منطقة عين فزة، حفير، المفروش، أولاد بن زيان، أما العشوائية فكانت في تمثيل عينة النساء التي تم اختيارها فقد حددت بمئة (100) امرأة، وقد توصلت الدراسة إلى أن من أهم نتائج المؤشرات الاجتماعية أن الظروف الصحية لم تتحسن كثيراً لدى فئات اجتماعية متعددة بسبب سوء التغذية و قلة العناية

الصحية، عدم توفير التأمين و التلوث و كذا تدهور المستوى المعيشي الذي نقصد به التغذية و الملابس و السكن، رغم محاولاتها الجاهدة لتحسينه، ويرجع ذلك إلى عدد أفراد الاسرة الكبير و كذا الاكتظاظ داخل المنازل و الذي يؤدي إلى انتقال الأمراض و الأوبئة وسوء التغذية و الذي ينتج عنه ارتفاع عدد الوفيات، أما نتائج المؤشرات الاقتصادية هي أن المرأة الريفية تساهم في الانتاج سواء يدوي أو حرفي من خلال مواد استهلاكية أو استعمالية أو للزينة فرغم كل ما تتقنه المرأة من حرف وصناعات إلا أن المجتمع لا يستثمرها بل يدعها تتدثر وتموت مع أصحابها فمن هنا نقول إن البرامج التنموية التي تسطرها الدولة هي برامج فقيرة من حيث المشاركة النسوية، أما المؤشرات الثقافية تشير إلى أن التعليم من العوامل الأساسية التي تعمل على أحداث التنمية والتغير الاجتماعي، وهو المعيار الأساسي لقياس المستوى العملي والثقافي للسكان، فتدني المستوى التعليمي الذي توصلنا إليه نتيجة تعاني منها جل الدول العربية حسب الدراسات السابقة، وكحل تقترح محو الأمية، وتطبق مجانية والزامية التعليم، وتعتبر هذه المشكلة في الريف أكثر من المدينة وهذا راجع إلى عدة عوامل تختلف من منطقة إلى أخرى حسب التركيبة البشرية لها وتوفر المرافق الضرورية والخدماتية ووسائل التعليم. الخ.

#### الدراسة الرابعة: دراسة حمزة (٢٠١٠) بعنوان "واقع مشروعات المرأة متناهية الصغر في السودان ولاية نهر النيل أنموذجاً"

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية المشاريع المتناهية في الصغر وخصائصها وأهم مقوماتها والعقبات التي تعترضها، ومعرفة آثار تلك المشاريع على الاقتصاد القومي والأوضاع المعيشية للمرأة بولاية نهر النيل. نوع الدراسة دراسة استكشافية والمنهج المستخدم في الدراسة المنهج الوصفي، والعينة المستخدمة في الدراسة عينة عشوائية، كما تم استخدام الاستبانة وسيلة لجمع البيانات، وأهم نتائج الدراسة هي: أنه بلغت عدد مشاريع النساء المتزوجات أعلى نسبة من العينة ٤٥%، ومن ناحية المستوى التعليمي فإن النسبة الكبرى من خريجات المدارس الابتدائية بنسبة بلغت ٢٧%، تليها خريجات الثانوية بنسبة ٢٣%، ومن ثم الأميات بنسبة ١٩% فالجامعيات بنسبة ١٨%، ومعظم أهداف المشروع تمثل في زيادة الدخل وتحسين المستوى المعيشي وتربية الأبناء وتعليمهم، واستثمار الوقت، أما قلة منهن لا تكاد تذكر كان هدفهن هواية ورغبة ذاتية في العمل، وأن توفير رأس مال المشروع اعتمد على مدخرات شخصية سابقة شكلت أعلى نسبة ٥٥% من المبحوثات، أما الاقتراض من البنوك أقل نسبة ١,٥%، وأسهمت المشاريع متناهية الصغر في تحسين الوضع المعيشي للمرأة ولأسرتها بنسبة 94% من المبحوثات، أما فيما يتعلق بادخار المال من عدمه أن نسبة ٥٢% يدخرن مالا من المشروع، ومن ناحية صعوبات ومشكلات المشروعات المتناهية الصغر كان من أهمها محدودية الأسواق خاصة بما يرتبط بالإنتاج المنزلي إضافة إلى معوقات اللوائح التنظيمية والقانونية ومنها تعقيد الإجراءات القانونية من أجل الحصول على التراخيص.

#### الدراسة الخامسة: هي دراسة الجهاز المركزي للإحصاء (2011) بعنوان " تمكين المرأة بيئة مساعده وثقافة داعمة في العراق".

هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى توفر العوامل المساعدة لتمكين المرأة من تعليم وصحة وخدمات وعمل تشريعات ودراسة مستويات التمكين المختلفة على المستوى الفردي والأسري والمجتمع.

اعتمد البحث على تحليل البيانات الـ I-WISH من خلال تقسيم النساء إلى فئتين من سن 15-54 سنة فئة تضم المتزوجات والبالغ عددهن 10762 والفئة الاخرى تضم الفتيات الغير متزوجات والبالغ عددهن 4811، وذلك لتحقيق من مدى توفر العوامل المساعدة الغير مباشرة لتمكين المرأة على جميع المستويات الفردي والأسري والمجتمع، وقياس تبايناتها المختلفة

(المناطق، العمر، الحالة الاجتماعية)، حيث شملت الدراسة 14 محافظة من العراق. وأما نتائج الدراسة فقد تمثلت في: أن أهمية استمرار المرأة في التعليم وليس الوقوف عند مرحلة معينة عامل مساعد للتمكين واتخاذ القرار والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية المختلفة، وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين المستوى التحصيل الدراسي كمتغير مستقل يرتبط بالعوامل الأخرى مثل العمل والزواج المبكر وغيرها من العوامل المساعدة.

**الدراسة السادسة:** دراسة (سليمان، 2013) بعنوان: دور التمكين الاقتصادي للمرأة في مواجهة مشكلة الفقر "دراسة ميدانية على عينة من النساء العاملات بقرية الحرائية محافظة الجيزة"

والتي تهدف إلى محاولة التعرف على وضع آليات التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في القطاع الغير رسمي لمواجهة مشكلة فقرها، ومحاولة التعرف على واقع التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في القطاع الغير رسمي، ومحاولة إبراز معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في القطاع الغير رسمي، ومحاولة الكشف عن أوضاع المرأة العاملة في القطاع الغير رسمي والصعوبات التي تواجهها في ذلك القطاع، وهي دراسة وصفية اعتمدت على منهج دراسة الحالة لجمع البيانات، وأوضحت الدراسة الميدانية إن المرأة تعمل من أجل اسرتها وأن حصولها على الموارد الاقتصادية يعطيها قوة في المساهمة في ميزانية الأسرة وترتيب هذه الميزانية في شراء متطلبات المنزل، وأكدت الدراسة أن جميع الحالات تعمل لتحسين ظروفهن المعيشية وتعليم الأبناء وتزويجهم.

#### التعليق على الدراسات السابقة:

- 1- تناولت الدراسات السابقة دور المرأة في التمكين الاقتصادي ومساهمتها في زيادة دخل أسرتها والمعوقات التي تحد من تنميتها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.
- 2- أن النتيجة الأساسية التي يمكن استخلاصها من معظم الدراسات السابقة هي أن المرأة عموماً تعاني من الضعف في التمكين وهي بحاجة إلى متطلبات عديدة للنهوض بواقعها الاقتصادي وجعلها شريكة حقيقية في عملية التنمية.
- 3- أجمعت الدراسات السابقة على أن تمكين المرأة اقتصادياً يزيد من مكانتها الاجتماعية ويحقق لها مزيداً من الواجهة الاجتماعية.
- 4- كما أكدت الدراسات أن استمرار المرأة في التعليم وعدم وقوفها عند مرحلة معينة من العوامل التي تزيد من تمكينها اقتصادياً واجتماعياً.
- 5- أن تمكين المرأة يحقق لها مزيد من الرفاهية الاجتماعية ويوسع دائرة علاقتها الاجتماعية وأن عمل المرأة في المشروعات الصغيرة يزيد من استقلالها الاقتصادي وحرية التصرف بعوائد تلك المشروعات.
- 6- كما أن تجارب الدول الأخرى تشهد وجود تطور ملموس في الاهتمام بالمرأة في الجانب الاقتصادي على وجه الخصوص إلا أن هذا التطور بحاجة الى دعم مجتمعي ومؤسسي كبير.

### الاستفادة التي حققتها الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

إمكانية الاستفادة من تجارب الدراسات السابقة التي تمت في بيئات ومجتمعات مختلفة، كما يمكن الاستفادة في اختيار المنهجية المتبعة للدراسة الحالية، وفي اختيار بعض النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية للمرأة. ما تميزت به الدراسة الحالية:

- 1- إن هذه الدراسة يمكن اعتبارها إضافة جديدة تقف بجانب الدراسات السابقة المتعلقة بدور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- 2- من أهم ما يميز الدراسة الحالية تقديم إطار نظري يمكن الاستفادة منه في الدراسات المستقبلية في ذات الموضوع.
- 3- إن ما يميز هذه الدراسة هو تركيزها على أنشطة المرأة في الريف والمدينة والتعرف على أهم الاختلافات بينهم من خلال القطاع الغير رسمي.
- 4- إن هذه الدراسة كما جاء في بعض الدراسات تسعى إلى تمكين المرأة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وأيضاً الذاتي ولكن أبرز ما يميز الدراسة الحالية هو تركيزها على التمكين الاقتصادي للمرأة في القطاع الغير رسمي.
- 5- إن هذه الدراسة جاءت للتعرف على مدى استفادة المرأة من هذه الأنشطة في تنمية اقتصاد الأسرة والتعرف على نوع المساهمة هل هي ثانوية أم أساسية تعتمد عليها الأسرة في زيادة الدخل.

### الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة

يتناول هذا الفصل الإجراءات المنهجية للدراسة، والتي قامت الباحثة باتباعها وتتضمن التالي: تحديد منهج الدراسة، حدود الدراسة، وصف مجتمع الدراسة وعينته، الأداة المستخدمة لجمع البيانات، الإجراءات المتبعة للتحقق من صدقها وثباتها، كما سنعرض إجراءات التطبيق التي تم إتباعها.

أولاً: منهج الدراسة: سيستخدم المنهج الوصفي المسحي والذي يُعرف بأنه " أسلوب يعتمد على جمع معلومات وبيانات عن ظاهرة ما أو حدث ما في واقع ما، وذلك بقصد التعرف على الظاهرة المدروسة وتحديد الوضع الحالي لها، والتعرف على جوانب القوة والضعف فيه من أجل معرفة مدى صلاحية هذا الوضع أو مدى الحاجة لإحداث تغييرات جزئية أو أساسية فيه " (عبيدات، وآخرون 2016: 180).

ويعد هذا المنهج مناسباً لتحقيق أهداف البحث في جمع المعلومات والبيانات للتعرف على طبيعة دور المرأة السعودية في الأنشطة الاقتصادية الأسرية والتعرف على أهم الاختلافات بين الأنشطة الاقتصادية للمرأة السعودية في منطقة مكة المكرمة والتعرف على مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها ذاتياً واجتماعياً واقتصادياً، وأهم المعوقات التي تحد من تنميتها لاقتصاديات اسرتها.

### ثانياً: مجتمع الدراسة وعينته:

- مجتمع الدراسة: يقصد بمجتمع الدراسة هو ذلك المجتمع الذي يسعى الباحث إلى إجراء دراسته عليه، بمعنى أن كل فرد، أو وحدة، أو عنصر، أو نتاج علمي، أو وثائق... الخ يقع ضمن حدود ذلك المجتمع يعد ضمناً من مكونات المجتمع، أو بعبارة أخرى، هو الإطار الذي يتضمن جميع مفردات المجتمع الذي يزعم الباحث دراسته بغض النظر عن نوع وخصائص تلك المفردات (الضحيان، 2012: 25)

ويشمل مجتمع الدراسة الحالية جميع النساء السعوديات العاملات في المشاريع الصغيرة في منطقة مكة المكرمة.

- **عينة الدراسة:** لتحقيق هدف الدراسة قامت الباحثة بأخذ عينة من النساء السعوديات العاملات في المشاريع الصغيرة في منطقة مكة المكرمة، باستخدام "عينة كرة الثلج": وطبيعة هذه العينة مرحلية تطبق على شكل مراحل يتم في المرحلة الأولى جمع معلومات من مبحثين قليلي العدد يمثلون موضوع البحث أو لهم علاقة به، ويستخدم الباحث هؤلاء كإدلاء أو مخرين أو مصادر للمعلومات حول موضوع البحث وبالوقت ذاته يسألهم عن أسماء أشخاص آخرين لهم علاقة بذات الموضوع أو لهم إمام فيه أو عندهم معلومات إضافية يمكن الاستفادة منها في بحثه. فالإدلاء هنا يمثلون المبحثين وجميعهم يكونون عينة تتزايد عبر مبحثيها (أدلتها)، فلا توجد قائمة بأسماء المبحثين ولا يسحبون بحسب الطريقة العشوائية، فهي إذن عينة غير احتمالية (الملاحي، 2014: 88).

ويرجع اعتماد الباحثة على هذا النوع من العينات لصعوبة العثور على قائمة بأسماء جميع النساء العاملات في المشاريع الصغيرة خاصة وأن المستهدفات بالدراسة هن العاملات في هذه المشاريع بشكل غير رسمي، فمجتمع الدراسة غير محدد المعالم، والتوزيع، وبالتالي يكون الاعتماد على أسلوب عينة كرة الثلج مفيداً في هذه الحالة. تم توزيع رابط الاستبيان على عدد محدود من النساء العاملات في المشاريع الصغيرة في منطقة مكة المكرمة، وطلب من كل امرأة تم اختيارها اقتراح من تعرف ممن يعملن معها في نفس المجال، وكانت الاستجابات المستردة (127) استبانة (75) ممن يعملن في المدينة و(52) في ريف منطقة مكة المكرمة، جميعها صالح للتحليل الاحصائي، وعلى ذلك أصبح عدد الاستبانات المستوفاة والجاهزة للتحليل (127) استبانة الكترونية.

#### ثالثاً: حدود الدراسة:

**الحدود الموضوعية:** التعرف على دور المرأة السعودية في تنمية اقتصاديات الأسرة من خلال القطاع الغير رسمي.

**الحدود البشرية:** النساء في المشاريع الصغيرة.

**الحدود المكانية:** منطقة مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية.

**الحدود الزمانية:** يستغرق إنجاز هذه الدراسة فصل دراسي واحد (الفصل الدراسي الثاني 1438-1439هـ).

#### رابعاً: متغيرات الدراسة:

**المتغير المستقل:** دور المرأة السعودية.

**المتغير التابع:** تنمية اقتصاديات الأسرة من خلال القطاع الغير رسمي.

#### خامساً: أداة الدراسة ووصفها:

- **أداة الدراسة:** في سبيل الحصول على المعلومات اللازمة من مفردات العينة للإجابة عن تساؤلات الدراسة، اعتمدت الباحثة على الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات المطلوبة لدعم البحث النظرية بالجانب التطبيقي للإجابة على تساؤلاتها وتحقيق أهدافها حيث تعد الاستبانة من أكثر الوسائل استخداماً للحصول على معلومات وبيانات عن الأفراد و توصف الاستبانة بأنها عبارة عن "أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق بواقع معين، ويقدم الاستبيان على شكل عدد من الأسئلة يطلب الإجابة عنها من قبل عدد من الأفراد المعنيين بموضوع الاستبانة" (عبيدات وآخرون، 2016: 106).

فبعد أن تم الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، قامت الباحثة ببناء وتطوير استبانة بهدف (التعرف على طبيعة دور المرأة السعودية في الأنشطة الاقتصادية الأسرية والتعرف على أهم الاختلافات بين الأنشطة الاقتصادية للمرأة السعودية في منطقة مكة المكرمة والتعرف على مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها ذاتياً واجتماعياً واقتصادياً، وأهم المعوقات التي تحد من تنميتها لاقتصاديات أسرته).



وقد اعتمدت الباحثة في بناء الاستبانة بمحوريتها الاثنين (مدى مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها ذاتياً واجتماعياً واقتصادياً- المعوقات التي تحد من تنمية المرأة لاقتصاديات أسرتها) على عدد من الدراسات السابقة وهي: دراسة (القاضي، 2011) حيث كان من أهم أهدافها تحديد الدور الذي تقوم به المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة اجتماعياً واقتصادياً وذاتياً، وتحديد معوقات المشروعات الصغيرة التي تحد من تنميتها، بالإضافة إلى دراسة (المالكي، 2017) والتي جاء من أبرز أهدافها تحليل وضع المرأة السعودية في المشروعات الصغيرة والتعرف على المعوقات التي تحول دون تمكينها، وأيضاً دراسة (سليمان، 2013) حيث تهدف إلى التعرف على وضع آليات التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في القطاع الغير رسمي، ومحاولة إبراز معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في القطاع الغير رسمي، ومما سبق يتضح أن المعضلة الأساسية التي أجمعت عليها هذه الدراسات وغيرها من الدراسات السابقة أن المرأة تعاني من ضعف في التمكين وهي بحاجة إلى متطلبات عديدة للنهوض بواقعها الاقتصادي وجعلها شريكة في عملية التنمية والحد من المعوقات التي تحول دون تمكينها وتنميتها بشكل عام، فقد جاءت هذه الدراسة لتقف بجانب الدراسات السابقة في ذات الموضوع والاستفادة من تجاربها التي تمت في بيئات ومجتمعات مختلفة، والتعرف على مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها والمعوقات التي تحد من تنميتها لاقتصاديات أسرتها.

#### - وصف أداة الدراسة:

لقد احتوت الاستبانة في صورتها النهائية على الأجزاء التالية: (انظر ملحق رقم 2)

**الجزء الأول:** ويحتوي على بيانات أولية عن عينة الدراسة من حيث العمر، مكان الإقامة، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة، مصادر الدخل الأخرى للأسرة غير مشروع الأسر المنتجة، مقدار الدخل بدون المشروع.

**الجزء الثاني:** ويحتوي على الاختلافات بين الأنشطة الاقتصادية للمرأة السعودية في منطقة مكة المكرمة من حيث مكان تواجد المشروع، عمر المشروع، نوع المشروع، مكان المشروع، سبب إنشاء المشروع، مصادر تمويل المشروع، دور المستجيبة في المشروع، مدى وجود شريك في المشروع.

**الجزء الثالث:** ويشتمل على أداة الدراسة والتي تتعلق بالكشف عن دور المرأة السعودية في تنمية اقتصاديات الاسرة ويتكون من (2) محورين وهما كالتالي:

**المحور الأول:** مدى مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها ذاتياً واجتماعياً واقتصادياً وتتكون من (18) عبارة موزعة على ثلاثة أبعاد وهي كالتالي:

**البعد الأول:** التمكين الذاتي وتتكون من (6) عبارات.

**البعد الثاني:** التمكين الاجتماعي وتتكون من (7) عبارات.

**البعد الثالث:** التمكين الاقتصادي وتتكون من (5) عبارات.

**المحور الثاني:** المعوقات التي تحد من تنمية المرأة لاقتصاديات اسرتها وتتكون من (17) عبارة موزعة على ثلاثة أبعاد وهي كالتالي:

**البعد الأول:** المعوقات الذاتية وتتكون من (6) عبارات.

**البعد الثاني:** المعوقات الاجتماعية وتتكون من (5) عبارات.

**البعد الثالث:** المعوقات الاقتصادية وتتكون من (6) عبارات.

وقد استخدمت الباحثة مقياس ليكرت (Likert) ثلاثي التدرج (أوافق-أوافق إلى حد ما-لا أوافق) وذلك لتحديد درجة الموافقة من وجهة نظر افراد العينة على عبارات الاستبانة.

سادساً: صدق وثبات الدراسة:

- صدق أداة الدراسة:

اعتمدت الباحثة للتحقق من صدق الأدوات على طريقتين، الأولى وتسمى الصدق الظاهري (Face validity)، التي تعتمد على عرض الأداة على مجموعة من المتخصصين الخبراء في المجال والثانية وتسمى الاتساق الداخلي (Internal Consistency) وتقوم على حساب معامل الارتباط بين كل وحدة من وحدات الأداة والأداة ككل، وفيما يلي الخطوات التي اتبعتها الباحثة للتحقق من صدق الأداة طبقاً لكل طريقة من الطريقتين:

أولاً: الصدق الظاهري: وهو الصدق المعتمد على المحكمين، حيث تم عرض أدوات الدراسة على عدد من الخبراء والمتخصصين بلغ (4) محكماً من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز بجهة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، طُلب منهم دراسة الأدوات وإبداء آرائهم فيها من حيث:

-مدى ارتباط كل فقرة من فقراتها بالبعد أو المحور الذي تنتمي إليه.

-مدى وضوح كل فقرة وسلامة صياغتها اللغوية.

-ملاءمتها لتحقيق الهدف الذي وضعت من أجله، واقتراح طرق تحسينها وذلك بالحذف أو الإضافة أو إعادة الصياغة أو غير ما ورد مما يروونه مناسباً.

وقد قدموا ملاحظات قيمة أفادت الدراسة، وأثرت الأداة، وساعدت على إخراجها بصورة جيدة. وبذلك تكون الأدوات قد حققت ما يسمى بالصدق الظاهري أو المنطقي. (انظر ملحق رقم 1)

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة: تم حساب صدق الاتساق الداخلي بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه كما توضح نتائج الجدول التالي:

الفصل الخامس

عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

تمهيد:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة دور المرأة السعودية في الأنشطة الاقتصادية الأسرية والتعرف على أهم الاختلافات بين الأنشطة الاقتصادية للمرأة السعودية في منطقة مكة المكرمة والتعرف على مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها ذاتياً واجتماعياً واقتصادياً، وأهم المعوقات التي تحد من تمتيتها لاقتصاديات أسرتها، وللإجابة على أسئلة الدراسة تم بناء استبانة شملت هذه المتغيرات، وتم تطبيقها على أفراد عينة البحث البالغ عددهم (127) من النساء في المشاريع الصغيرة وقد تم إدخال البيانات إلى جهاز الحاسب الآلي وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS تم تحليل النتائج، وبناءً على ما سبق فإن تحليل البيانات في هذا الفصل سيأتي كما يلي:

أولاً: عرض وتحليل البيانات الأولية:

- الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة:

لعل أول ما يمكن البدء به بعد تفرغ البيانات الواردة في قوائم الاستبيان المستلمة من عينة الدراسة، ومن خلال استخدام الأساليب الإحصائية المختلفة هو وصف عينة الدراسة، وتحديد طبيعتها من خلال المعلومات العامة التي تضمنتها الاستبانة، والتي تمكن من تصنيف أفراد عينة الدراسة:



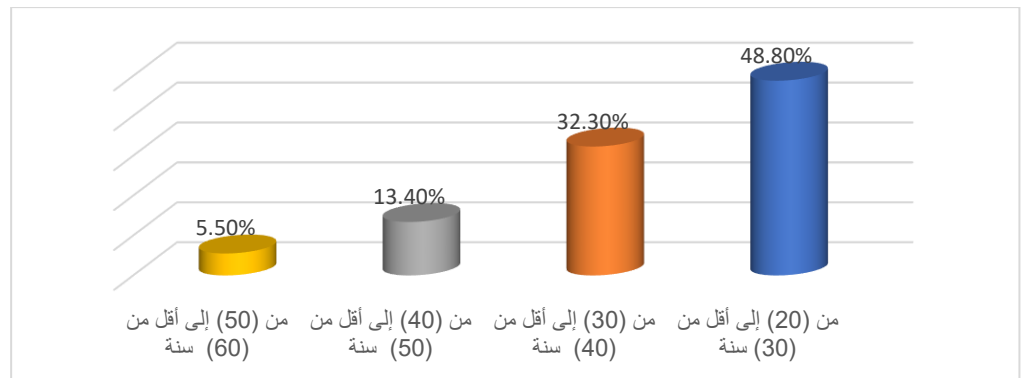
### توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر كما تبينه النتائج بجدول (4) التالي:

جدول (4) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة موزعين وفقاً لمتغير العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية %
من (20) إلى أقل من (30) سنة	62	48.8%
من (30) إلى أقل من (40) سنة	41	32.3%
من (40) إلى أقل من (50) سنة	17	13.4%
من (50) إلى أقل من (60) سنة	7	5.5%
المجموع	127	100.0%

يلاحظ من الجدول (4) أن معظم أفراد عينة الدراسة ينتمون للفئة العمرية من (20) إلى أقل من (30) سنة حيث بلغت نسبتهم (48.8%). وبلغت نسبة المنتميات للفئة العمرية من (30) إلى أقل من (40) سنة (32.3%) ونسبة المنتميات للفئة العمرية من (40) إلى أقل من (50) سنة (13.4%) في حين بلغت نسبة المنتميات للفئة العمرية من (50) إلى أقل من (60) سنة (5.5%)، تختلف هذه النتيجة مع دراسة (النجار، 2009) التي ترى أن أعمار المبحوثات تتراوح بين 30 إلى 60 سنة، وقد يعود السبب إلى أن أكبر نسبة من أفراد العينة تتراوح أعمارهم من 20 إلى أقل من 30 سنة إلى عدم مواكبة سوق العمل مؤخراً للأعداد الهائلة من الخريجات سنوياً مما دفعهن إلى الاتجاه للمشاريع الصغيرة خاصة أنه اتجاه جديد نوعاً ما - كما أكدت ذلك دراسة (منشي، 2010) حيث ترى أن مشروع الأسر المنتجة يمثل اتجاهاً عالمياً معاصراً تبنته العديد من الدول لدعم التنمية وتقديم المجتمع - فهو اتجاه يلاقي إقبالاً من الجميع ويوفر دخل اقتصادي أكثر مما توفره الوظائف الحكومية.



شكل رقم (1) العمر

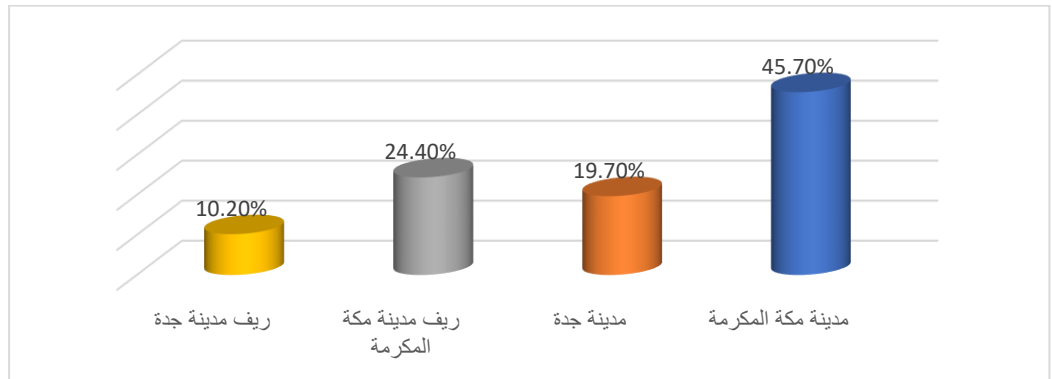
توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير مكان الإقامة:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير مكان الإقامة كما تبينه النتائج بجدول (6) التالي:

جدول (5) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة موزعين وفقاً لمتغير مكان الإقامة

النسبة المئوية %	العدد	مكان الإقامة
45.7%	58	مدينة مكة المكرمة
19.7%	25	مدينة جدة
24.4%	31	ريف مدينة مكة المكرمة
10.2%	13	ريف مدينة جدة
100.0%	127	المجموع

يلاحظ من الجدول (5) معظم أفراد عينة الدراسة من المقيمت في مدينة مكة المكرمة حيث بلغت نسبتهم (45.7%) وبلغت نسبة أفراد عينة الدراسة من المقيمت في ريف مدينة مكة المكرمة (24.4%) ونسبة المقيمت في مدينة جدة (19.7%) في حين بلغت نسبة المقيمت في ريف مدينة جدة (10.2%)، لأن الباحثة أحد سكان مكة المكرمة فمن الطبيعي أن تحصل على أعلى نسبة من المبحوثات سواء في المدينة أو الريف.



شكل رقم (2) مكانة الإقامة

توزيع أفراد عينة البحث وفقاً لمتغير المستوى التعليمي:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة البحث وفقاً لمتغير المستوى التعليمي كما تبينه النتائج بجدول (6) التالي:

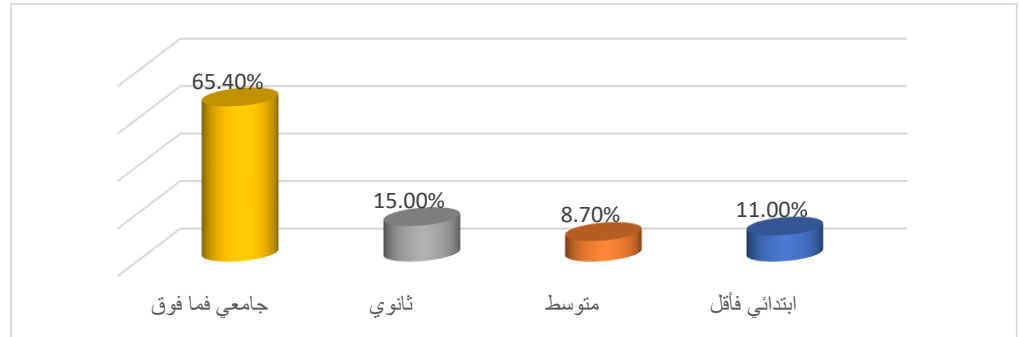
جدول (6) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة البحث موزعين وفقاً لمتغير المستوى التعليمي

النسبة المئوية %	العدد	المستوى التعليمي
11.0%	14	ابتدائي فأقل
8.7%	11	متوسط
15.0%	19	ثانوي
65.4%	83	جامعي فما فوق
100.0%	127	المجموع

يلاحظ من الجدول (6) أن أغلب أفراد عينة البحث هم من الحاصلات على مؤهل جامعي فما فوق حيث بلغت نسبتهم (65.4%) وبلغت نسبة الحاصلات على الثانوي (15.0%) ونسبة الحاصلات على الابتدائي فأقل (11.0%) في حين بلغت نسبة الحاصلات على الشهادة المتوسطة (8.7%)، وقد يرجع السبب لعدم توفر وظائف في سوق العمل حالياً مما دفع الكثير منهن إلى الاتجاه للعمل الحر وإنشاء مشاريع صغيرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (النجار، 2009) أن معظم عينة الدراسة يغلب عليهم التعليم الجامعي، ودراسة (الجهاز المركزي للإحصاء، 2011) التي توصلت إلى أهمية استمرار المرأة في التعليم وليس الوقوف عند مرحلة معينة كعامل مساعد للتمكين واتخاذ القرار والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية المختلفة.

في حين تختلف مع دراسة (حمزة، 2010) التي ترى أن النسبة الأكبر كانت من نصيب خريجات المدارس الابتدائية، وكذلك دراسة (مصطفى، 2007) التي ترى أنه رغم ارتفاع معدل انتشار الأمية والتخلف عن مواكبة العصر بين الريفيات وتدني إنتاجية المرأة لتدهور الظروف الأمنية إلا أنها ما زالت تسهم بصورة أساسية في تغطية النفقات العائلية.

وجاء في دراسة (Abdel mowla، 2006) إن التعليم يمكّن المرأة من الحصول على القوة في سوق العمل، ويمنحها حظوظ تنافسية في الحصول على فرص العمل، حيث اتضح أن المرأة تحصل على منفعة أكبر من الرجل عند حصولها على التعليم في مجال تحسين مخرجات سوق العمل، والتمكين التعليمي للمرأة يسهم بشكل كبير في تحسين تمكينها اقتصادياً ويعطيها فرصة أكبر في تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة، وبالتالي نرى أن هناك علاقة بين المستوى التعليمي والتمكين الاقتصادي فكلما زاد المستوى التعليمي زاد تمكين المرأة اقتصادياً.



شكل رقم (3) المستوى التعليمي

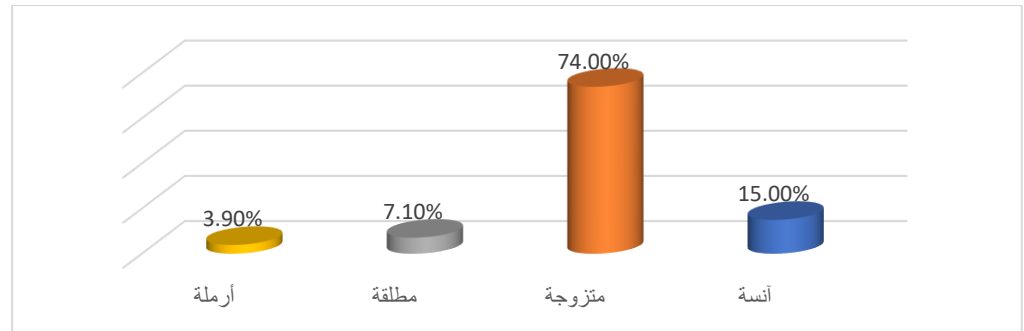
توزيع أفراد عينة البحث وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة البحث وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية كما تبينه النتائج بجدول (7) التالي:

جدول (7) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة البحث موزعين وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية %
أنسة	19	15.0%
متروجة	94	74.0%
مطلقة	9	7.1%
أرملة	5	3.9%
المجموع	127	100.0%

يلاحظ من الجدول (7) أن أغلب أفراد عينة البحث هم من المتزوجات حيث بلغت نسبتهم (74.0%) وبلغت نسبة الأنسات (15.0%) ونسبة المطلقات (7.1%) في حين بلغت نسبة الأرمال (3.9%)، وقد يعود السبب لعدم كفاية دخل الزوج لتغطية الاحتياجات الاقتصادية للأسرة مما دفع الكثير من الزوجات للمشاركة في تنمية اقتصاد الأسرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (حمزة، 2010) حيث ترى أن مشاريع النساء المتزوجات شكلت أعلى نسبة من أفراد العينة تمثلت في 45%.



شكل رقم (4) الحالة الاجتماعية

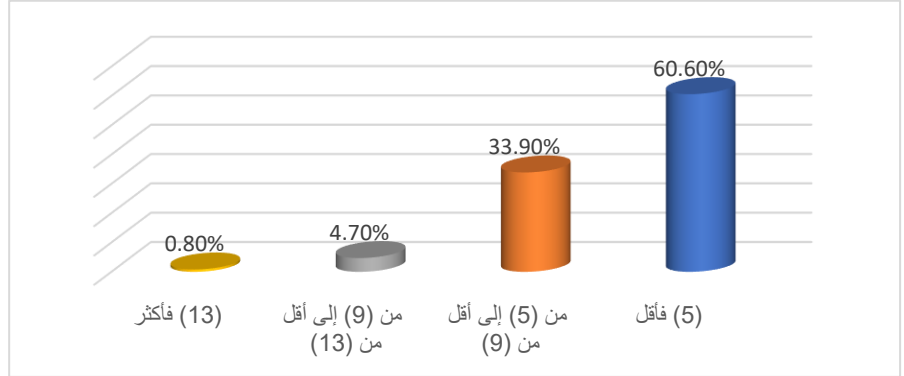
توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد أفراد الأسرة:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد أفراد الأسرة كما تبينه النتائج بجدول (8) التالي:

جدول (8) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة موزعين وفقاً لمتغير عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	العدد	النسبة المئوية %
(5) فأقل	77	60.6%
من (5) إلى أقل من (9)	43	33.9%
من (9) إلى أقل من (13)	6	4.7%
(13) فأكثر	1	0.8%
المجموع	127	100.0%

يلاحظ من الجدول (8) أن معظم أفراد عينة الدراسة ينتمون لأسر عدد أفرادها (5) فأقل حيث بلغت نسبتهم (60.6%) وبلغت نسبة المنتميات لأسر يبلغ عدد أفرادها من (5) إلى أقل من (9) (33.9%) ونسبة المنتميات لأسر يبلغ عدد أفرادها من (9) إلى أقل من (13) (4.7%) في حين بلغت نسبة المنتميات لأسر يبلغ عدد أفرادها من (9) إلى أقل من (13) (0.8%)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (النجار، 2009) التي ترى أن أغلب أفراد العينة يتراوح عدد أفرادها بين فردين إلى 6 أفراد أي أنها أسر صغيرة العدد.



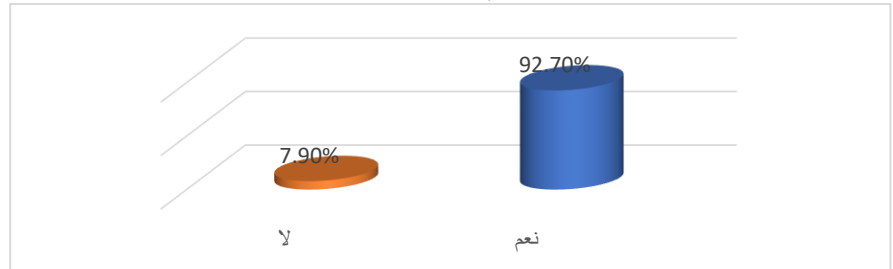
شكل رقم (5) عدد أفراد الأسرة

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير وجود مصادر أخرى للدخل للأسرة غير مشروع الأسر المنتجة: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير وجود مصادر أخرى للدخل للأسرة غير مشروع الأسر المنتجة كما تبينه النتائج بجدول (9) التالي:

جدول (9) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة موزعين وفقاً لمتغير وجود مصادر أخرى للدخل للأسرة غير مشروع الأسر المنتجة

النسبة المئوية %	العدد	وجود مصادر أخرى للدخل للأسرة غير مشروع الأسر المنتجة
92.7%	117	نعم
7.9%	10	لا
100.0%	127	المجموع

يلاحظ من الجدول (9) أن معظم أفراد عينة الدراسة ينتمون لأسر يوجد بها مصادر للدخل غير مشروع الأسر المنتجة حيث بلغت نسبتهم (92.7%) في حين بلغت نسبة المنتميات لأسر لا يوجد بها مصادر للدخل غير مشروع الأسر المنتجة (7.9%)، وقد يرجع السبب أن مصادر الدخل الأخرى لا تكفي لتلبية الاحتياجات ومتطلبات الحياة الاجتماعية.



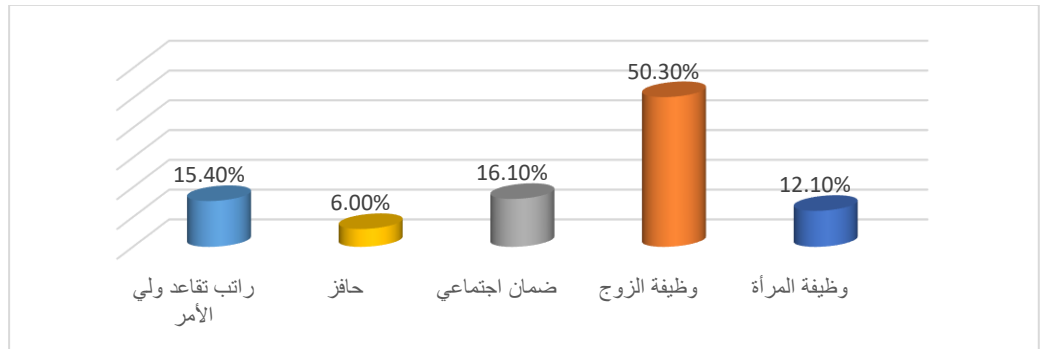
شكل رقم (6) وجود مصادر أخرى للدخل للأسرة غير مشروع الأسر المنتجة

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير مصادر الدخل الأخرى للأسرة غير مشروع الأسر المنتجة: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير مصادر الدخل الأخرى للأسرة غير مشروع الأسر المنتجة كما تبينه النتائج بجدول (10) التالي:

جدول (10) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة موزعين وفقاً لمتغير مصادر الدخل الأخرى للأسرة غير مشروع الأسر المنتجة

النسبة المئوية %	العدد	مصادر الدخل الأخرى للأسرة غير مشروع الأسر المنتجة
12.1%	18	وظيفة المرأة
50.3%	75	وظيفة الزوج
16.1%	24	ضمان اجتماعي
6.0%	9	حافز
15.4%	23	راتب تقاعد ولي الأمر
100.0%	149	المجموع

يلاحظ من الجدول (10) أن معظم أفراد عينة الدراسة ممن لهم مصدر آخر غير مشروع الأسر المنتجة يعتمدون على وظيفة الزوج كمصدر آخر للدخل حيث بلغت نسبتهم (50.3%)، وبلغت نسبة المنتميات لأسر ممن لهم مصدر آخر (ضمان اجتماعي) غير مشروع الأسر المنتجة (16.1%) ونسبة المنتميات لأسر ممن لهم مصدر آخر (راتب تقاعد ولي الأمر) غير مشروع الأسر المنتجة (15.4%) ونسبة المنتميات لأسر ممن لهم مصدر آخر (وظيفة المرأة) غير مشروع الأسر المنتجة (12.1%) في حين بلغت نسبة المنتميات لأسر ممن لهم مصدر آخر (حافز) غير مشروع الأسر المنتجة (6.0%)، وقد يعود السبب إلى أن دخل الزوج لا يكفي لمواجهة المتطلبات الاقتصادية مما دفع الزوجة لمشاركته.



شكل رقم (7) مصادر الدخل الأخرى للأسرة غير مشروع الأسر المنتجة

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير مقدار الدخل بدون المشروع:  
 تم حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير مقدار الدخل بدون المشروع كما تبينه النتائج بجدول (11) التالي:  
 جدول (11) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة موزعين وفقاً لمتغير مقدار الدخل بدون المشروع

النسبة المئوية %	العدد	مقدار الدخل بدون المشروع
52.0%	66	أقل من (5000) ريال

37.0%	47	من (5000) إلى أقل من (10000) ريال
7.9%	10	من (10000) إلى أقل من (15000) ريال
0.8%	1	من (20000) إلى أقل من (25000) ريال
2.4%	3	(25000) ريال فأكثر
100.0%	127	المجموع

يلاحظ من الجدول (11) أن معظم أفراد عينة الدراسة ينتمون لأسر دخلها أقل من (5000) ريال حيث بلغت نسبتهم (52.0%) وبلغت نسبة المنتميات لأسر دخلها من (5000) إلى أقل من (10000) ريال (37.0%) ونسبة المنتميات لأسر دخلها من (10000) إلى أقل من (15000) ريال (7.9%) ونسبة المنتميات لأسر دخلها (25000) ريال فأكثر (2.4%) في حين بلغت نسبة المنتميات لأسر دخلها من (20000) إلى أقل من (25000) ريال (0.8%). لأنه في ظل التغيرات الحديثة وغلاء المعيشة أصبح هذا المبلغ لا يكفي لتلبية الاحتياجات فأصبحت الأسرة تبحث عن حلول لسد العجز والمطالب الاقتصادية، فالمرأة كأهم أفراد الأسرة وأحد أعضائها الفعالة تسعى دائماً للتخفيف من أعبائها وتلبية مطالبها وذلك من خلال عملها في المشاريع الصغيرة، الذي يسهم بتحسين المستوى المعيشي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (حمزة، 2010) التي ترى أن المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر أسهمت في تحسين الوضع المعيشي للمرأة ولأسرتها بنسبة 94% من المبحوثات.

ثانياً: عرض وتحليل نتائج تساؤلات الدراسة:

- لقد تم تحليل نتائج الدراسة وفقاً لأسئلتها وذلك بعرض كل سؤال ثم الإجابة عليه على النحو التالي:  
 السؤال الأول: ما أهم الاختلافات بين الأنشطة الاقتصادية للمرأة السعودية في منطقة مكة المكرمة؟  
 للإجابة على هذا السؤال قامت الباحثة بوضع (8) أسئلة وكانت النتائج كالتالي:

#### 1. مكان تواجد المشروع:

يلاحظ من الجدول (12) أن معظم الأنشطة الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة كانت في المدينة بنسبة (59.1%) في حين بلغت نسبة الأنشطة الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة والتي أقيمت في الريف (40.9%)، ونلاحظ هنا أن النسب ليست متفاوتة بدرجة كبيرة، وقد يعود ذلك إلى زيادة الوعي لدى المرأة في الريف وإدراكها لأهمية دورها لأسرتها ومجتمعها، والاستفادة من كافة الإمكانيات والموارد المتاحة، وترى الباحثة -كأحد سكان المناطق الريفية- أن المرأة الريفية لا تقتصر على بيع منتجاتها في الريف فقط بل غالباً ما تقوم بعرضها في المدينة أما باستئجار محل تجاري أو ركن مستأجر في المعارض و البازارات التي تقام في المدن لدعم أصحاب المشاريع الصغيرة، وذلك لزيادة إقبال الناس عليها مما يساهم في زيادة العوائد الاقتصادية التي تساعد بلا شك في تحسين المستوى المعيشي.

**جدول (12) التكرارات والنسب المئوية لمواقع الأنشطة الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة**

النسبة المئوية %	العدد	مكان تواجد المشروع
59.1%	75	في المدينة
40.9%	52	في الريف
100.0%	127	المجموع

**2. عمر المشروع:**

يلاحظ من الجدول (13) أن معظم الأنشطة الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة عمرها (8) سنوات فأكثر بنسبة (60.6%) وبلغت نسبة الأنشطة الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة ممن كان عمر المشروع أقل من (2) سنتين (26.8%) ونسبة الأنشطة الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة ممن كان عمر المشروع من (2) إلى أقل من (4) سنوات (9.4%) في حين بلغت نسبة الأنشطة الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة ممن كان عمر المشروع من (4) إلى أقل من (6) سنوات وكذلك ممن كان عمر المشروع من (6) إلى أقل من (8) سنوات (1.6%) لكل منهما، ويؤكد ما سبق أن الاهتمام بالمشاريع الصغيرة تجاوز العشر سنوات الماضية وكانت ولا زالت محط اهتمام من الجميع حيث تدرج ضمن الخطط التنموية للدولة لما لها من دور بارز وملاحظ في تنمية الاقتصاد الوطني بشكل مباشر أو غير مباشر وقدرتها الكامنة على توفير فرص عمل، وتمويل المشاريع الصغيرة ودعمها شجع على إقبال الكثير من النساء عليها كحل للبطالة النسائية وخفض مستوى الفقر وزيادة مصادر دخل الأسرة بما يحقق لها الأمن الاقتصادي والاجتماعي.

**جدول (13) التكرارات والنسب المئوية لعمر الأنشطة الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة**

النسبة المئوية %	العدد	عمر المشروع
26.8%	34	أقل من (2) سنتين
9.4%	12	من (2) إلى أقل من (4) سنوات
1.6%	2	من (4) إلى أقل من (6) سنوات
1.6%	2	من (6) إلى أقل من (8) سنوات
60.6%	77	(8) سنوات فأكثر
100.0%	127	المجموع

**3. نوع المشروع:**

يلاحظ من الجدول (14) أن معظم الأنشطة الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة مختصة بتحضير الأطعمة بنسبة (35.9%) وبلغت نسبة المشاريع الخاصة ببيع الملابس (18.8%) ونسبة المشاريع الخاصة ببيع المستحضرات التجميلية (14.1%) ونسبة المشاريع الخاصة ببيع الاكسسوارات (8.8%) ونسبة المشاريع بالتصوير الفوتوغرافي (5.3%) ونسبة المشاريع الخاصة بالتصاميم الالكترونية (4.7%) ونسبة المشاريع الخاصة بتنسيق الحفلات (3.5%) ونسبة المشاريع الخاصة ببيع الأواني (1.8%) في حين بلغت نسبة المشاريع الأخرى (7.1%) وقد تكون مختصة مثلاً بنقش الحناء، أو بإعداد الزيوت ومستحضرات العناية بالشعر، أو بتحضير الماسكات الطبيعية الخاصة بالبشرة أو تحضير بعض الأدوية الشعبية بالأعشاب الطبيعية وغيرها الكثير. ونلاحظ هنا أن النسبة الأكبر من الأنشطة الاقتصادية مختصة بتحضير الأطعمة، وقد يعود ذلك لتوفر المواد الخام وسهولة التحضير وكثرة الطلب عليها لثقافة الناس في الأيدي الوطنية وأن هذه المشاريع تهتم بثقافة المجتمع المحلي فنرى في الريف على سبيل المثال يزيد الاهتمام بالأكلات الشعبية التي تحاكي الموروث



الثقافي القديم على خلاف ما هو موجود في المدن حيث يزيد الاهتمام بالوصفات المستحدثة وغير المألوفة في الأرياف ويزيد الاهتمام أكثر بكيفية التقديم والتغليف وما الى ذلك.

جدول (14) التكرارات والنسب المئوية لنوع الأنشطة الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة

نوع المشروع	العدد	النسبة المئوية %
تحضير الأطعمة	61	35.9%
بيع الملابس	32	18.8%
بيع المستحضرات التجميلية	24	14.1%
بيع الإكسسوارات	15	8.8%
تصوير فوتوغرافي	9	5.3%
تصاميم الكترونية	8	4.7%
تنسيق الحفلات	6	3.5%
بيع الأواني	3	1.8%
أخرى	12	7.1%
المجموع	170	100.0%

#### 4. مكان المشروع:

يلاحظ من الجدول (15) أن معظم الأنشطة الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة مقامة في المنازل بنسبة (50.5%) وبلغت نسبة المشاريع التي تمارس من خلال مواقع التواصل الاجتماعي (29.9%) ونسبة المشاريع المقامة في ركن مستأجر (11.4%) ونسبة المشاريع المقامة في محلات مستأجرة (7.1%) في حين بلغت نسبة المشاريع المقامة في أماكن أخرى (1.1%) والتي قد تكون على سبيل المثال عن طريق تداولها بين الأقارب والأصدقاء سواء في نفس المنطقة أو مناطق أخرى، المشروعات المنزلية تعتبر فرصة جيدة للكثير من النساء اللواتي لا يستطعن الخروج للعمل لأسباب أو لأخرى فهي تعتبر أحد الحلول التي تظهر ميولهم وأبداعهم في مجال معين، وتوفر عليهم عناء الخروج من المنزل وتتميز بخفض التكاليف فهي لا تحتاج الى رأس مال مرتفع لأقامتها، وغالباً ما تتم بشكل غير رسمي خاصة في الريف حيث لا تحتاج إلى إظهار تراخيص لمزاومتها، كما أنها تعود عليهم بأرباح مادية مرضية تجعلهم أكثر قدرة على مجارة الغلاء المعيشي ومتطلبات الحياة الاجتماعية.

جدول (15) التكرارات والنسب المئوية لمكان الأنشطة الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة

مكان المشروع	العدد	النسبة المئوية %
في المنزل	93	50.5%
على مواقع التواصل الاجتماعي	55	29.9%
ركن مستأجر	21	11.4%
محل مستأجر	13	7.1%
أخرى	2	1.1%
المجموع	184	100.0%

### 5. سبب إنشاء المشروع:

يلاحظ من الجدول (16) أن معظم الأنشطة الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة أنشأت لإيجاد مصدر دخل إضافي للأسرة بنسبة (24.1٪). وبلغت نسبة المشاريع التي أنشأت لإشغال وقت الفراغ (21.9٪) ونسبة المشاريع التي أنشأت لعدم الحصول على وظيفة حكومية (19.0٪) ونسبة المشاريع التي أنشأت لاستخدام مهارة يتقنها (18.6٪) ونسبة المشاريع التي أنشأت لإيجاد مصدر دخل أساسي للأسرة (11.8٪) في حين بلغت نسبة المشاريع التي أنشأت لأهمية المشروع في المجتمع (4.6٪).

نلاحظ هنا أن معظم النسب ليست متفاوتة بدرجة كبيرة فقد يكون سبب إنشاء المشروع هو توفير دخل إضافي للأسرة يساعدها على مواكبة متطلبات الحياة واستثمار أوقات الفراغ بعمل يعود عليها بالنفع ويوفر عوائد اقتصادية إضافية تحقق لهم الرفاهية الاجتماعية، وتتفق مع هذه النتيجة دراسة (أبا الخيل، 1993) حيث ترى أن هذه المشاريع تساعد على ملء وقت الفراغ في أشياء ناعمة ومفيدة للمرأة ولأسرتها ومجتمعها، وتعتبر المشاريع الصغيرة أيضاً أحد الحلول الناجحة واليسيرة للحد من البطالة وقد أكد على ذلك دراسة (منشي، 2010) التي ترى أنها من أنجح الحلول المعاصرة لامتناس الفائض من بطالة النساء، وقد تعتبر بديل عن الوظائف الحكومية خصوصاً في ظل إغراق سوق العمل بآلاف الخريجين سنوياً في مختلف التخصصات، وأيضاً تساعد على إظهار المواهب الكامنة والاستفادة منها قدر المستطاع.

ويتفق كل ما سبق مع دراسة (النجار، 2009) التي ترى أن الأسباب التي أدت إلى عمل المرأة في المشاريع الصغيرة تعددت فقد تكون بسبب تفضيل العمل الحر، فرصة عمل مناسبة، شغل أوقات الفراغ، تنمية المهارات، تحسين مستوى الدخل وزيادته، ورفع المستوى المعيشي للأسرة.

جدول (16) التكرارات والنسب المئوية لسبب إنشاء الأنشطة الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة

سبب إنشاء المشروع	العدد	النسبة المئوية %
إيجاد مصدر دخل إضافي للأسرة	57	24.1%
إشغال وقت الفراغ	52	21.9%
عدم الحصول على وظيفة حكومية	45	19.0%
استخدام مهارة أتقنها	44	18.6%
إيجاد مصدر دخل أساسي للأسرة	28	11.8%
أهمية المشروع في مجتمعي	11	4.6%
المجموع	237	100.0%

### 6. مصادر تمويل المشروع:

يلاحظ من الجدول (17) أن معظم الأنشطة الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة أنشأت بتمويل ذاتي بنسبة (71.0٪) وبلغت نسبة المشاريع التي أنشأت بتمويل من الأهل والأصدقاء (24.6٪) في حين بلغت نسبة المشاريع التي أنشأت بتمويل من قطاع خاص (4.3٪). نلاحظ أن معظم مصادر التمويل للمشاريع الاقتصادية ذاتية فقد يرجع السبب إلى الرغبة في الاعتماد على الذات وتحقيق الاستقلالية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (حمزة، 2010) التي ترى أن توفير رأس مال المشروع اعتمد على مدخرات شخصية سابقة شكلت أعلى نسبة ٥٥ % من المبحوثات، أما الاقتراض من البنوك أقل نسبة ١,٥ %.

جدول (17) التكرارات والنسب المئوية لمصادر تمويل الأنشطة الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة

النسبة المئوية %	العدد	مصادر تمويل المشروع
71.0%	98	تمويل ذاتي
24.6%	34	تمويل من الأهل والأصدقاء
4.3%	6	تمويل من قطاع خاص
100.0%	138	المجموع

#### 7. دور المستجيبة في المشروع:

يلاحظ من الجدول (18) أن أفراد عينة الدراسة يعملون مباشرة في المشروع بنسبة (92.9%) في حين بلغت نسبة أفراد عينة الدراسة ممن يشرفون فقط على المشروع (7.1%)، نلاحظ هنا أن النسبة الأكبر يعملون مباشرة في المشروع دون الاستعانة بأيدي عاملة فهذا يساهم بلا شك في توفير تكاليف استقدام العمالة ويزيد من فرصة نجاح المشروع لأن صاحب العمل يقف بنفسه ويدير مشروعه، وهذا بالتأكيد يعزز شعوره بالثقة والرضا عن إمكانياته وقدراته، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة (أبا الخيل، 1993) التي ترى أن المرأة تشعر بالرضا خلال تحقيق العائد المادي الذي تحصل عليه بجهدا ومتابعتها.

جدول (18) التكرارات والنسب المئوية لدور المستجيبة في الأنشطة الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة

النسبة المئوية %	العدد	دور المستجيبة في المشروع
92.9%	118	العمل مباشرة في المشروع
7.1%	9	الإشراف فقط
100.0%	127	المجموع

#### 8. من يشارك في الإنتاج للمشروع:

يلاحظ من الجدول (19) أن أفراد عينة الدراسة يعملون بمفردهم في المشروع بنسبة (80.3%) في حين بلغت نسبة أفراد عينة الدراسة ممن يعملون مع جماعة في المشروع (19.7%)، وقد يعود ذلك للرغبة في بناء الذات من الذات دون الاعتماد على دعم خارجي وهذا قد يعمل على زيادة الثقة بالنفس وزيادة الثقة في الإمكانيات والقدرات، وتوفير التكاليف والاستفادة بشكل كامل من العوائد المالية، ولكن لذلك العديد من الآثار منها صعوبة الموازنة بين أعمال المنزل وعمل المرأة في المشروع، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (النجار، 2009) التي ترى أن من الآثار الاجتماعية التي تترتب على المرأة في العمل في المشاريع الصغيرة أن المرأة استطاعت القيام بعملها داخل المشروع من دون مساعدة، وهذا يعني مدى الأعباء التي تقع عليها بين إدارة المشروع وأدوارها داخل المنزل.

جدول (19) التكرارات والنسب المئوية لمدى وجود شريك في الأنشطة الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة

النسبة المئوية %	العدد	مدى وجود شريك في المشروع
80.3%	102	أعمل بمفردي
19.7%	25	أعمل في جماعة
100.0%	127	المجموع

**السؤال الثاني: ما مدى مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها ذاتياً واجتماعياً واقتصادياً؟**

للإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها ذاتياً واجتماعياً واقتصادياً من وجهة نظر النساء في المشاريع الصغيرة في منطقة مكة المكرمة والتي حددتها الباحثة في ثلاثة أبعاد (التمكين الذاتي، التمكين الاجتماعي، التمكين الاقتصادي)، ويبين ذلك الجدول (20) التالي:

جدول (20) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها ذاتياً واجتماعياً واقتصادياً من وجهة نظر النساء في المشاريع الصغيرة في منطقة مكة المكرمة

رقم البعد	البعد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	ترتيب البعد	درجة الموافقة
1	التمكين الذاتي	2.77	88%	0.314	1	أوافق
2	التمكين الاجتماعي	2.51	75%	0.460	2	أوافق
3	التمكين الاقتصادي	2.36	68%	0.491	3	أوافق
	مدى مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها ذاتياً واجتماعياً واقتصادياً ككل	2.55	78%	0.371		أوافق

يتبين من الجدول (20) أن مدى مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها ذاتياً واجتماعياً واقتصادياً من وجهة نظر النساء في المشاريع الصغيرة في منطقة مكة المكرمة جاءت بدرجة استجابة (أوافق)، حيث جاء المتوسط العام للمجموع الكلي (2.55)، بانحراف معياري (0.371) وهي قيمة أقل من واحد صحيح مما يعني تجانس أفراد عينة الدراسة في رؤيتهم لمدى مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها ذاتياً واجتماعياً واقتصادياً.

كما يتبين من الجدول السابق أن التمكين الذاتي جاء في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (2.77)، يليه في الترتيب الثاني التمكين الاجتماعي بمتوسط حسابي (2.51) وفي الترتيب الثالث والأخير التمكين الاقتصادي بمتوسط حسابي (2.36).

وترجع الباحثة حصول التمكين الذاتي الترتيب الأول، بدرجة استجابة (أوافق) إلى أن هذا المفهوم في الفترة الأخيرة أصبح من المفاهيم الشائعة وزاد الاهتمام به والسعي لتطويره، فتمكين الذات هو أحد مكامن القوة التي تساعدنا على اكتشاف أنفسنا وتحقيق رغباتنا، فالشخص يسعى من خلال تمكينه ذاته الوصول الى هدف معين وبالتالي فإنه يضع لنفسه خطوات واستراتيجيات معينة تساعد على تحقيقه.

فالمرأة كأحد العناصر المهمة في المجتمع نرى أنها أصبحت أكثر وعياً وإدراكاً بما يدور حولها وأكثر تصالحاً مع نفسها من ذي قبل وهذا بلا شك يجعلها أكثر ثقة ويقين بإمكانياتها وقدراتها وتسعى دائماً الى تطويرها وتمكينها بشتى الوسائل وفي شتى المجالات، فنلاحظ هنا أن تمكينها لذاتها أصبح من أهم أولوياتها التي تساعد على التغلب على الشعور بعدم الرضا والإحباط وتحقيق الاستقلالية وترسيخ الاعتماد على الذات.

وجاء التمكين الاقتصادي في الترتيب الأخير، وبدرجة استجابة (أوافق) لأنه بالرغم من الاستقلال المادي والاقتصادي الذي تحظى به المرأة من توفير دخل مستقل يساعدها على اعتمادها على ذاتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية في الأسرة، إلا أنها لا تزال تعاني من هيمنة الرجل خصوصاً في مجتمعاتنا الذكورية التي يصعب فيها أن تتخذ المرأة القرارات بنفسها دون مشاركة الرجل الذي يرى أنه هو صاحب القرار الوحيد في الأسرة، والذي لا يزال يستهين بقدرة المرأة على العمل وتحمل المسؤولية، فنلاحظ هنا أن التمكين الاقتصادي للمرأة بحاجة إلى دعم ومساندة وتذلل للعقبات التي تحول دونه، فتمكين المرأة اقتصادياً قد يساهم بشكل ملحوظ في تنمية اقتصاد الأسرة

وتوفير دخل إضافي لها يساعدها على تحقيق الأمن الاقتصادي، كما جاء في دراسة ( Blattman، 2013) التي ترى أن التمكين الاقتصادي للمرأة يحقق لها آثار إيجابية، فبالتالي إذا تم استثماره بشكل مناسب فإن هذا يساهم بلا شك في تعزيز الاقتصاد الوطني سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويقتض ما سبق مع نتائج دراسة (القاضي، 2011) التي توصلت إلى أن معظم الحالات في مجتمع الدراسة أكدت على أن للمشروعات الصغيرة دور في تنمية وتمكين المرأة السعودية من خلال عدة عوائد منها العوائد الذاتية التي تمثلت في تحقيق الذات وإبراز المهارات والثقة بالنفس، وأيضاً وجود عوائد اقتصادية تمثلت في أن المشروعات الصغيرة قد تعمل على تحسين الوضع المادي للأسرة وزيادة دخلها بشكل يعمل على تطوير المستوى المعيشي.

في حين تختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة (المالكي، 2017) التي ترى أن الأنشطة الاقتصادية للمرأة ساهمت بشكل ملحوظ من زيادة تمكينها اقتصادياً حيث ساهم عمل المرأة في المشاريع الصغيرة من استقلالها الاقتصادي وأسهم في تحقيق الحرية الكاملة في التصرف في أرباح المشروع، وأوضحت دراسة (سليمان، 2013) أن حصول المرأة على الموارد الاقتصادية يعطيها قوة في المساهمة في ميزانية الأسرة واتخاذ القرارات.

ولمزيد من التفاصيل، قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات كل حده لمدى مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها ذاتياً واجتماعياً واقتصادياً من وجهة نظر النساء في المشاريع الصغيرة في منطقة مكة المكرمة:  
 1. مدى مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها ذاتياً:

قامت الباحثة بتخصيص (6) عبارات لتحديد مدى مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها ذاتياً من وجهة نظر النساء في المشاريع الصغيرة في منطقة مكة المكرمة، وكانت النتائج كالتالي:

جدول (21) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لاستجابات أفراد العينة حول مدى مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها ذاتياً مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
4	عملي في المشروع زاد من الثقة في إمكانياتي وقدراتي	2.89	94%	0.314	أوافق	1
5	من خلال المشروع زاد اعتمادي على نفسي	2.83	92%	0.373	أوافق	2
1	عملي في المشروع زاد من خبرتي التجارية	2.78	89%	0.453	أوافق	3
6	من خلال العمل في المشروع تطورت مهاراتي في التعامل مع مختلف فئات المجتمع	2.75	87%	0.454	أوافق	4
2	عملي في المشروع ساهم في استقلالي ذاتياً	2.69	85%	0.557	أوافق	5
3	عملي في المشروع ساهم في زيادة الوعي بالقوانين والتشريعات	2.66	83%	0.552	أوافق	6
	التمكين الذاتي ككل	2.77	88%	0.314	أوافق	

من خلال الجدول رقم (21) الموضح أعلاه يتضح إجمالاً أن مدى مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها ذاتياً من وجهة نظر النساء في المشاريع الصغيرة في منطقة مكة المكرمة جاءت بدرجة استجابة (أوافق) حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (2.77 من 3) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس ليكرت الثلاثي (2.34 إلى 3.00) وهي الفئة التي تشير إلى درجة استجابة (أوافق) على أداة البحث.

كما يتضح من النتائج أن هناك تفاوتاً في موافقة أفراد البحث على عبارات مدى مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها ذاتياً حيث تراوحت متوسطات موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارات ما بين (2.66 إلى 2.89 من 3) وهي متوسطات تقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس ليكرت الثلاثي وتشير إلى الخيار (أوافق).

#### كما يوضح الجدول ما يلي:

- جاءت العبارة (عملي في المشروع زاد من الثقة في امكانياتي وقدراتي) بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (2.89) وبنسبة مئوية بلغت (94%).
- جاءت العبارة (من خلال المشروع زاد اعتمادي على نفسي) بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (2.83) وبنسبة مئوية بلغت (92%).
- جاءت العبارة (عملي في المشروع زاد من خبرتي التجارية) بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (2.78) وبنسبة مئوية بلغت (89%).
- جاءت العبارة (من خلال العمل في المشروع تطورت مهاراتي في التعامل مع مختلف فئات المجتمع) بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (2.75) وبنسبة مئوية بلغت (87%).
- جاءت العبارة (عملي في المشروع ساهم في استقلالي ذاتياً) بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (2.69) وبنسبة مئوية بلغت (85%).
- جاءت العبارة (عملي في المشروع ساهم في زيادة الوعي بالقوانين والتشريعات) بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (2.66) وبنسبة مئوية بلغت (83%).

وتفسر الباحثة حصول العبارة (عملي في المشروع زاد من الثقة في امكانياتي وقدراتي) على الترتيب الأول بدرجة استجابة (أوافق) إلى أن ممارسة عمل معين في مجال الميول والاهتمامات المرغوبة ينعكس بالتأكيد بشكل إيجابي على ذات صاحب العمل، ففي ضوء هذه النتيجة نرى أن عمل المرأة في المشاريع الصغيرة مكنها من اكتشاف قدراتها الكامنة وتطويرها بشكل يشعورها بالرضا في امكانياتها وذلك يصب بالتأكيد في سبيل تحقيقها لذاتها وسعيها لتمكينها.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (أبا الخيل، 1993) التي ترى أن المرأة السعودية لديها رغبة في إثبات ذاتها وتحقيق مكانة أفضل لها في مجتمعها، وترى دراسة (القاضي، 2014) أن من الأسباب التي تدفع المرأة السعودية للقيام بالمشروعات أسباب ذاتية تتمثل في الرغبة في تحقيق الذات وتفعيل القدرات وإظهار الإبداع والهوية.

وربما يرجع حصول العبارة (عملي في المشروع ساهم في زيادة الوعي بالقوانين والتشريعات) على الترتيب الأخير بدرجة استجابة (أوافق) إلى أن غالبية مشاريع أفراد العينة تتسم بعدم الرسمية بالتالي نرى أن معظمهم لا يهتمون بالقوانين والتشريعات، وقد يعود ذلك لجهلهم بهذه القوانين، أو خوفهم من فرض ضرائب عليهم، أو أنهم يرون أن هذه المشاريع صغيرة وغير مستقرة بالتالي فأنها لا تستعدي الاهتمام بالقوانين المفروضة، أو أنهم يفضلون الابتعاد عنها والعمل بشكل غير رسمي لصعوبتها وتعقيد إجراءاتها، وقد أكدت على ذلك دراسة (حمزة، 2010) التي توصلت إلى أن من أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر هي معوقات اللوائح التنظيمية

والقانونية ومنها تعقيد الإجراءات القانونية من أجل الحصول على التراخيص، ودراسة (Upadhyay, 2005) التي ترى أن هناك فجوة في السياسات المهمة بتمكين المرأة منها ما يتعلق بالقوانين والتشريعات.

2. مدى مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها اجتماعياً:

قامت الباحثة بتخصيص (7) عبارات لتحديد مدى مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها اجتماعياً من وجهة نظر النساء في المشاريع الصغيرة في منطقة مكة المكرمة، وكانت النتائج كالتالي:

جدول (22) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لاستجابات أفراد العينة حول مدى مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها اجتماعياً مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
7	عملي في المشروع ساهم في مساعدتي على صنع واتخاذ القرارات	2.72	86%	0.499	أوافق	1
4	أكسبني المشروع علاقات اجتماعية جديدة	2.65	82%	0.557	أوافق	2
1	ساهم المشروع في زيادة مكانتي الاجتماعية	2.54	77%	0.640	أوافق	3
2	ساهم المشروع في تحقيق الاستقرار الأسري	2.46	73%	0.699	أوافق	4
5	من خلال المشروع ازدادت شهرتي	2.41	70%	0.647	أوافق	5
6	زادت مشاركتي في الأنشطة الاجتماعية	2.39	69%	0.702	أوافق	6
3	حققت لي المشروع مستوى مناسب من الرفاهية الاجتماعية	2.37	69%	0.699	أوافق	7
	التمكين الاجتماعي ككل	2.51	75%	0.460	أوافق	

من خلال الجدول رقم (22) الموضح أعلاه يتضح إجمالاً أن مدى مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها اجتماعياً من وجهة نظر النساء في المشاريع الصغيرة في منطقة مكة المكرمة جاءت بدرجة استجابة (أوافق) حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (2.51 من 3) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس ليكرت الثلاثي (2.34 إلى 3.00) وهي الفئة التي تشير إلى درجة استجابة (أوافق) على أداة البحث.

كما يتضح من النتائج أن هناك تفاوتاً في موافقة أفراد البحث على عبارات مدى مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها اجتماعياً حيث تراوحت متوسطات موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارات ما بين (2.37 إلى 2.72 من 3) وهي متوسطات تقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس ليكرت الثلاثي وتشير إلى الخيار (أوافق).

كما يوضح الجدول ما يلي:

- جاءت العبارة (عملي في المشروع ساهم في مساعدتي على صنع واتخاذ القرارات) بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (2.72) وبنسبة مئوية بلغت (86%).
- جاءت العبارة (أكسبني المشروع علاقات اجتماعية جديدة) بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (2.65) وبنسبة مئوية بلغت (82%).



- جاءت العبارة (ساهم المشروع في زيادة مكانتي الاجتماعية) بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (2.54) وبنسبة مئوية بلغت (77%).
  - جاءت العبارة (ساهم المشروع في تحقيق الاستقرار الأسري) بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (2.46) وبنسبة مئوية بلغت (73%).
  - جاءت العبارة (من خلال المشروع ازدادت شهرتي) بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (2.41) وبنسبة مئوية بلغت (70%).
  - جاءت العبارة (زادت مشاركتي في الأنشطة الاجتماعية) بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (2.39) وبنسبة مئوية بلغت (69%).
  - جاءت العبارة (حقق لي المشروع مستوى مناسب من الرفاهية الاجتماعية) بالمرتبة السابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (2.37) وبنسبة مئوية بلغت (69%).
- وتفسر الباحثة حصول العبارة (عملي في المشروع ساهم في مساعدتي على صنع واتخاذ القرارات) على الترتيب الأول بدرجة استجابة (أوافق) إلى أن عمل المرأة فالمشاريع الصغيرة ساهم في تطور خبرتها وتعدد أدوارها ووظائفها وعلت مكانتها حيث أصبحت تقوم بعملية اتخاذ القرارات بنفسها في العديد من المجالات الأسرية بدرجة ملحوظة.
- وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (النجار، 2009) ودراسة (الملاحي، 2014)، التي ترى أن من الآثار الاجتماعية لعمل المرأة بالمشروعات الصغيرة أنها أصبحت أكثر مشاركة في اتخاذ القرارات داخل أسرتها.
- وربما يرجع حصول العبارة (حقق لي المشروع مستوى مناسب من الرفاهية الاجتماعية) على الترتيب الأخير بدرجة استجابة (أوافق) إلى أن الرفاهية الاجتماعية قد ترتبط بالدخل الاقتصادي، فدخل المرأة من المشاريع الصغيرة قد لا يكفي لتحقيق الرفاهية بشكل مناسب لارتباطها بملتزمات ومهام أساسية أهم بكثير من الترفيه والمتعة.
- وقد يرجع ذلك أيضاً إلى أن المرأة قد تكون مرتبطة بعملها فلا تجد الوقت الكافي لتحقيق الرفاهية، ولا تعتبر ذلك من أهم أولوياتها فهدفها هنا تحقيق دخل إضافي للأسرة يساعدها على تحقيق رغبات ومتطلبات الحياة الاجتماعية ويساعدها على مجاراة الغلاء المعيشي.
- وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (Duflo، 2012) التي ترى أن تمكين المرأة يحقق مستويات مرتفعة من الرفاهية.
3. مدى مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها اقتصادياً:
- قامت الباحثة بتخصيص (5) عبارات لتحديد مدى مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها اقتصادياً من وجهة نظر النساء في المشاريع الصغيرة في منطقة مكة المكرمة، وكانت النتائج كالتالي:
- جدول (23) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لاستجابات أفراد العينة حول مدى مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها اقتصادياً مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
5	عملي في المشروع عزز من ثقافة الإنتاج المحلي	2.58	79%	0.623	أوافق	1



م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
2	وفر المشروع دخل اقتصادي إضافي لأسرتي	2.54	77%	0.627	أوافق	2
1	ساهم المشروع في استقلالي اقتصادياً	2.50	75%	0.616	أوافق	3
4	ساهم استخدمي للتكنولوجي في رفع مستوى الانتاج	2.48	74%	0.688	أوافق	4
3	ساعد العائد المادي على توسع مشروعني وفتح فروع له في مناطق أخرى	1.68	34%	0.835	أوافق إلى حد ما	5
	التمكين الاقتصادي ككل	2.36	68%	0.491	أوافق	

من خلال الجدول رقم (23) الموضح أعلاه يتضح إجمالاً أن مدى مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها اقتصادياً من وجهة نظر النساء في المشاريع الصغيرة في منطقة مكة المكرمة جاءت بدرجة استجابة (أوافق) حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (2.36 من 3) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس ليكرت الثلاثي (2.34 إلى 3.00) وهي الفئة التي تشير إلى درجة استجابة (أوافق) على أداة البحث.

كما يتضح من النتائج أن هناك تفاوتاً في موافقة أفراد البحث على عبارات مدى مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها اقتصادياً حيث تراوحت متوسطات موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارات ما بين (1.68 إلى 2.58 من 3) وهي متوسطات تقع ما بين الفئتين الثانية والثالثة من فئات مقياس ليكرت الثلاثي وتشير إلى الخيارات (أوافق إلى حد ما، أوافق) على التوالي.

#### كما يوضح الجدول ما يلي:

- جاءت العبارة (عملي في المشروع عزز من ثقافة الإنتاج المحلي) بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (2.58) وبنسبة مئوية بلغت (79%).
- جاءت العبارة (وفر المشروع دخل اقتصادي إضافي لأسرتي) بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (2.54) وبنسبة مئوية بلغت (77%).
- جاءت العبارة (ساهم المشروع في استقلالي اقتصادياً) بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (2.50) وبنسبة مئوية بلغت (75%).
- جاءت العبارة (ساهم استخدمي للتكنولوجي في رفع مستوى الانتاج) بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (2.48) وبنسبة مئوية بلغت (74%).
- جاءت العبارة (ساعد العائد المادي على توسع مشروعني وفتح فروع له في مناطق أخرى) بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق إلى حد ما) بمتوسط حسابي (1.68) وبنسبة مئوية بلغت (34%).

وتفسر الباحثة حصول العبارة (عملي في المشروع عزز من ثقافة الإنتاج المحلي) على الترتيب الأول بدرجة استجابة (أوافق) إلى أن عمل المرأة في المشاريع الصغيرة بلا شك يدعم ويعزز ثقافة الإنتاج المحلي، فنلاحظ مؤخراً زيادة أنشأ المشاريع الصغيرة وزيادة الإقبال

عليها فلا تكاد تخلو منطقة من هذه المشاريع، فالمرأة استفادت بشكل كامل من خامات البيئة المحلية ووظفتها في المشاريع الصغيرة التي بالتأكيد تعمل لخدمة المجتمع الذي أقيمت فيه، وثقة الناس في هذه المشاريع وتناسب المنتج مع ثقافة المجتمع المحلي وحاجته الاجتماعية ساهم في زيادة نجاحها وتعزيزها. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (أبا الخيل، 1993) التي توصلت إلى أن المرأة قادرة على العطاء ورفد المجتمع الذي تعيش فيه بالإمكانات المتاحة لتحقيق تقدمه وتطوره المستمر.

وربما يرجع حصول العبارة (ساعد العائد المادي على توسع مشروع وفتح فروع له في مناطق أخرى) على الترتيب الأخير بدرجة استجابة (أوافق إلى حد ما) إلى أن العائد المادي قد لا يكفي لفتح فروع أخرى، فعوائد المشروع الحالية ساهمت في سد احتياجاتها وتوفير دخل لأسرتها بشكل مرضي وهي ليست بحاجة إلى فتح فروع في مناطق أخرى، أو قد يرجع ذلك أيضاً لارتباط المرأة بمنطقة جغرافية معينة فلا تستطيع إدارة المشروع في مناطق أخرى.

#### السؤال الثالث: ما المعوقات التي تحد من تنميتها لاقتصاديات الاسرة؟

للإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمعوقات التي تحد من تنميتها لاقتصاديات الاسرة من وجهة نظر النساء في المشاريع الصغيرة في منطقة مكة المكرمة والتي حددتها الباحثة في ثلاثة أبعاد (المعوقات الذاتية، المعوقات الاجتماعية، المعوقات الاقتصادية)، ويبين ذلك الجدول (24) التالي:

جدول (24) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمعوقات التي تحد من تنميتها لاقتصاديات الاسرة من وجهة نظر النساء في المشاريع الصغيرة في منطقة مكة المكرمة

رقم البعد	البعد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	ترتيب البعد	درجة الموافقة
1	المعوقات الذاتية	1.95	48%	0.459	2	أوافق إلى حد ما
2	المعوقات الاجتماعية	1.54	27%	0.560	3	لا أوافق
3	المعوقات الاقتصادية	2.15	57%	0.516	1	أوافق إلى حد ما
	المعوقات التي تحد من تنميتها لاقتصاديات الأسرة ككل	1.90	45%	0.408		أوافق إلى حد ما

يتبين من الجدول (24) أن المعوقات التي تحد من تنميتها لاقتصاديات الأسرة من وجهة نظر النساء في المشاريع الصغيرة في منطقة مكة المكرمة جاءت بدرجة استجابة (أوافق إلى حد ما)، حيث جاء المتوسط العام للمجموع الكلي (1.90)، بانحراف معياري (0.408) وهي قيمة أقل من واحد صحيح مما يعني تجانس أفراد عينة الدراسة في رؤيتهم للمعوقات التي تحد من تنميتها لاقتصاديات الأسرة. كما يتبين من الجدول السابق أن المعوقات الاقتصادية جاءت في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (2.15)، يليها في الترتيب الثاني المعوقات الذاتية بمتوسط حسابي (1.95) وفي الترتيب الثالث والأخير المعوقات الاجتماعية بمتوسط حسابي (1.54).

وترجع الباحثة حصول المعوقات الاقتصادية الترتيب الأول، بدرجة استجابة (أوافق إلى حد ما) إلى أن المعوقات الاقتصادية أكثر المعوقات التي تؤثر وتحد من تنمية المرأة، وقد جاء في دراسة (العيدان، 2012) أن عمل المرأة في المشاريع قد يكون بحاجة اقتصادية

دفعتها للعمل في هذه المشاريع، وبالتالي إذا لم تشبع هذه الحاجة بشكل مناسب فإن ذلك يؤثر بالتأكيد على عملية التنمية، فهذه المشاريع تعمل على توفير دخل مناسب لها ولأسرتها يساعدها على تحسين المستوى المعيشي، فيجب العمل على تذليل العقبات التي تحد من تنمية المرأة لأن تنميتها تساهم بشكل ما في تنمية اقتصاد الدولة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

فقد جاء في دراسة (بلحاج، 2010) في نتائج المؤشرات الاقتصادية أن المرأة تساهم في الانتاج سواء يدوي أو حرفي من خلال مواد استهلاكية او استعمالية او للزينة فرغم كل ما تتقنه المرأة من حرف وصناعات إلا أن المجتمع لا يستثمرها بل يدعها تندثر وتموت مع أصحابها فمن هنا نقول إن البرامج التنموية التي تسطرها الدولة هي برامج فقيرة من حيث المشاركة النسوية. وجاءت المعوقات الاجتماعية في الترتيب الأخير، وبدرجة استجابة (لا أوافق) لأن عمل المرأة في المشروع ساعدها على التغلب على المعوقات الاجتماعية، وساهم في تنميتها وتطويرها بشكل ملحوظ، فعمل المرأة لم يؤثر على علاقاتها الاجتماعية، وأكد ذلك دراسة (النجار، 2009) التي توصلت الى أن عمل المرأة داخل المشروع لم يؤثر على علاقاتها الاجتماعية حيث بإمكانها أن تقوم بزيارة الأهل والجيران والأصدقاء سواء بمفردها أو مع أفراد أسرتها.

ولمزيد من التفاصيل، قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات كل بعد على حده للمعوقات التي تحد من تنميتها لاقتصاديات الاسرة من وجهة نظر النساء في المشاريع الصغيرة في منطقة مكة المكرمة:

#### 1. المعوقات الذاتية التي تحد من تنمية المرأة لاقتصاديات اسرتها:

قامت الباحثة بتخصيص (6) عبارات لتحديد المعوقات الذاتية التي تحد من تنمية المرأة لاقتصاديات أسرتها من وجهة نظر النساء في المشاريع الصغيرة في منطقة مكة المكرمة، وكانت النتائج كالتالي:

جدول (25) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لاستجابات أفراد العينة حول المعوقات الذاتية التي تحد من تنمية المرأة لاقتصاديات أسرتها مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
3	أحتاج لدورات لتطوير المشروع	2.54	77%	0.688	أوافق	1
2	تنقصني الخبرة في مجال التسويق أو الاعلان	2.24	62%	0.710	أوافق إلى حد ما	2
1	تنقصني الخبرة في إدارة المشروع	2.04	52%	0.791	أوافق إلى حد ما	3
4	أحبط عندما اتعرض لانتقاد	1.70	35%	0.780	أوافق إلى حد ما	4
5	لا أستطيع أن اتكيف مع ضغوط العمل	1.63	31%	0.722	لا أوافق	5
6	لا أجد دعم معنوي من أفراد الاسرة	1.56	28%	0.752	لا أوافق	6
	المعوقات الذاتية ككل	1.95	48%	0.459	أوافق إلى حد ما	

من خلال الجدول رقم (25) الموضح أعلاه يتضح إجمالاً أن المعوقات الذاتية التي تحد من تنمية المرأة لاقتصاديات أسرتها من وجهة نظر النساء في المشاريع الصغيرة في منطقة مكة المكرمة جاءت بدرجة استجابة (أوافق إلى حد ما) حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي

(1.95 من 3) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثانية من فئات مقياس ليكرت الثلاثي (1.67 إلى 2.33) وهي الفئة التي تشير إلى درجة استجابة (أوافق إلى حد ما) على أداة البحث.

كما يتضح من النتائج أن هناك تفاوتاً في موافقة أفراد البحث على عبارات المعوقات الذاتية التي تحد من تنمية المرأة لاقتصاديات أسرتها حيث تراوحت متوسطات موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارات ما بين (1.56 إلى 2.54 من 3) وهي متوسطات تتراوح ما بين الفئتين الأولى والثالثة من فئات مقياس ليكرت الثلاثي وتشير إلى الخيارات (لا أوافق، أوافق إلى حد ما، أوافق) على التوالي.

كما يوضح الجدول ما يلي:

- جاءت العبارة (احتاج لدورات لتطوير المشروع) بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (2.54) وبنسبة مئوية بلغت (77%).
- جاءت العبارة (تتقضي الخبرة في مجال التسويق أو الاعلان) بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق إلى حد ما) بمتوسط حسابي (2.24) وبنسبة مئوية بلغت (62%).
- جاءت العبارة (تتقضي الخبرة في إدارة المشروع) بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق إلى حد ما) بمتوسط حسابي (2.04) وبنسبة مئوية بلغت (52%).
- جاءت العبارة (أحبط عندما اتعرض لانتقاد) بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق إلى حد ما) بمتوسط حسابي (1.70) وبنسبة مئوية بلغت (35%).
- جاءت العبارة (لا أستطيع أن أتكيف مع ضغوط العمل) بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (لا أوافق) بمتوسط حسابي (1.63) وبنسبة مئوية بلغت (31%).
- جاءت العبارة (لا أجد دعم معنوي من أفراد الأسرة) بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (لا أوافق) بمتوسط حسابي (1.56) وبنسبة مئوية بلغت (28%).

وتفسر الباحثة حصول العبارة (احتاج لدورات لتطوير المشروع) على الترتيب الأول بدرجة استجابة (أوافق) إلى أهمية الدورات والتدريب لنجاح المشروع، فالمشروع مهما كان صغيراً فأن ذلك لا يمنع من العمل المستمر لتطوير بشتى الوسائل وفي شتى المجالات، فعملية التطوير هذه تساهم بالتأكد في زيادة نجاحه والتعامل بشكل مناسب مع الصعوبات التي تواجهه.

وربما يرجع حصول العبارة (لا أجد دعم معنوي من أفراد الأسرة) على الترتيب الأخير بدرجة استجابة (لا أوافق) إلى أنه يوجد دعم وتشجيع بشكل كبير من أفراد الأسرة، وهذا بالتأكيد يساهم في استمرارية المشروع وتطويره.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (النجار، ٢٠٠٩) حيث اتضح مدى التشجيع من جانب أسر النساء في عينة الدراسة لعملهن في المشروع سواء كان من الأب أو الزوج.

## 2. المعوقات الاجتماعية التي تحد من تنمية المرأة لاقتصاديات أسرتها:

قامت الباحثة بتخصيص (5) عبارات لتحديد المعوقات الاجتماعية التي تحد من تنمية المرأة لاقتصاديات أسرتها من وجهة نظر النساء في المشاريع الصغيرة في منطقة مكة المكرمة، وكانت النتائج كالتالي:

جدول (26) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لاستجابات أفراد العينة حول المعوقات الاجتماعية التي تحد من تنمية المرأة لاقتصاديات أسرتها مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
5	بسبب عدم استخدام أيدي عاملة أعجز عن إدارة المشروع	1.71	35%	0.808	أوافق إلى حد ما	1
4	أفتقد الدعم الكافي من الأسرة أو الأصدقاء	1.54	27%	0.753	لا أوافق	2
1	عملي في المشروع أثر على علاقتي بأسرتي	1.51	26%	0.733	لا أوافق	3
2	عملي في المشروع أثر على علاقتي بمجمعي	1.48	24%	0.711	لا أوافق	4
3	عملي أثر على المستوى الدراسي لأبنائي	1.44	22%	0.698	لا أوافق	5
المعوقات الاجتماعية ككل		1.54	27%	0.560	لا أوافق	

من خلال الجدول رقم (26) الموضح أعلاه يتضح إجمالاً أن المعوقات الاجتماعية التي تحد من تنمية المرأة لاقتصاديات أسرتها من وجهة نظر النساء في المشاريع الصغيرة في منطقة مكة المكرمة جاءت بدرجة استجابة (لا أوافق) حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (1.54 من 3) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الأولى من فئات مقياس ليكرت الثلاثي (1.00 إلى 1.66) وهي الفئة التي تشير إلى درجة استجابة (لا أوافق) على أداة البحث.

كما يتضح من النتائج أن هناك تفاوتاً في موافقة أفراد البحث على عبارات المعوقات الاجتماعية التي تحد من تنمية المرأة لاقتصاديات أسرتها حيث تراوحت متوسطات موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارات ما بين (1.44 إلى 1.71 من 3) وهي متوسطات تتراوح ما بين الفئتين الأولى والثانية من فئات مقياس ليكرت الثلاثي وتشير إلى الخيارات (لا أوافق، أوافق إلى حد ما) على التوالي.

#### كما يوضح الجدول ما يلي:

- جاءت العبارة (بسبب عدم استخدام أيدي عاملة أعجز عن إدارة المشروع) بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة استجابة (أوافق إلى حد ما) بمتوسط حسابي (1.71) وبنسبة مئوية بلغت (35%).
- جاءت العبارة (أفتقد الدعم الكافي من الأسرة أو الأصدقاء) بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (لا أوافق) بمتوسط حسابي (1.54) وبنسبة مئوية بلغت (27%).
- جاءت العبارة (عملي في المشروع أثر على علاقتي بأسرتي) بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (لا أوافق) بمتوسط حسابي (1.51) وبنسبة مئوية بلغت (26%).
- جاءت العبارة (عملي في المشروع أثر على علاقتي بمجمعي) بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (لا أوافق) بمتوسط حسابي (1.48) وبنسبة مئوية بلغت (24%).
- جاءت العبارة (عملي أثر على المستوى الدراسي لأبنائي) بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (لا أوافق) بمتوسط حسابي (1.44) وبنسبة مئوية بلغت (22%).

وتفسر الباحثة حصول العبارة (بسبب عدم استقدام أيدي عاملة أعجز عن إدارة المشروع) على الترتيب الأول بدرجة استجابة (أوافق إلى حد ما) إلى ارتفاع تكاليف الاستقدام بحيث لا تستطيع المرأة توفيرها، وهذا بالتأكيد يؤثر على عملية إنتاجها في المشروع وإدارته. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (النجار، 2009) التي توصلت إلى أن من المشكلات التي تواجه المرأة التي تعمل في الصناعات الصغيرة عدم توفر العمالة المدربة والماهرة والمطالبة بأجور مرتفعة، وأكدت على ذلك دراسة (حمزة، 2010) ودراسة (الملاحي، 2014) التي ترى أيضاً أن من أهم المشكلات والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ارتفاع أجور العمالة أو عدم كفاية العمالة لتغطية احتياجات المشروع.

وربما يرجع حصول العبارة (عملي أثر على المستوى الدراسي لأبنائي) على الترتيب الأخير بدرجة استجابة (لا أوافق) إلى أن المرأة استطاعت أن توازن بين عملها وتربية أبنائها والاهتمام بهم، بالتالي فإن عملها لم يؤثر على المستوى الدراسي لهم. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (حمزة، 2012) أن معظم عينة الدراسة اتفقوا على أن الهدف من إنشاء المشروع تمثل في تربية الأبناء وتعليمهم، وكذلك دراسة (سليمان، 2013) التي أكدت أن جميع الحالات تعمل لتحسين ظروفهم المعيشية وتعليم الأبناء وتزويجهم.

### 3. المعوقات الاقتصادية التي تحد من تنمية المرأة لاقتصاديات أسرتها:

قامت الباحثة بتخصيص (6) عبارات لتحديد المعوقات الاقتصادية التي تحد من تنمية المرأة لاقتصاديات أسرتها من وجهة نظر النساء في المشاريع الصغيرة في منطقة مكة المكرمة، وكانت النتائج كالتالي:

جدول (27) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لاستجابات أفراد العينة حول المعوقات الاقتصادية التي تحد من تنمية المرأة لاقتصاديات أسرتها مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
3	عدم ثبات العوائد المالية يؤثر في المشروع	2.44	72%	0.709	أوافق	1
6	ارتفاع قيمة المواد الخام أثر على المشروع	2.35	68%	0.730	أوافق	2
5	يؤثر الطابع الموسمي لمشروع على العوائد الاقتصادية	2.31	65%	0.729	أوافق إلى حد ما	3
1	عدم كفاية رأس المال لتغطية احتياجات المشروع	2.17	58%	0.784	أوافق إلى حد ما	4
2	ارتفاع قيمة آجار المحل أثر على المشروع	2.03	52%	0.908	أوافق إلى حد ما	5
4	عملي في المشروع زاد من ديوني	1.60	30%	0.727	لا أوافق	6
	المعوقات الاقتصادية ككل	2.15	57%	0.516	أوافق إلى حد ما	

من خلال الجدول رقم (27) الموضح أعلاه يتضح إجمالاً أن المعوقات الاقتصادية التي تحد من تنمية المرأة لاقتصاديات أسرتها من وجهة نظر النساء في المشاريع الصغيرة في منطقة مكة المكرمة جاءت بدرجة استجابة (أوافق إلى حد ما) حيث بلغ المتوسط الحسابي

الكلية (2.15 من 3) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثانية من فئات مقياس ليكرت الثلاثي (1.67 إلى 2.33) وهي الفئة التي تشير إلى درجة استجابة (أوافق إلى حد ما) على أداة البحث.

كما يتضح من النتائج أن هناك تفاوتاً في موافقة أفراد البحث على عبارات المعوقات الاقتصادية التي تحد من تنمية المرأة لاقتصاديات أسرتها حيث تراوحت متوسطات موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارات ما بين (1.60 إلى 2.44 من 3) وهي متوسطات تتراوح ما بين الفئتين الأولى والثالثة من فئات مقياس ليكرت الثلاثي وتشير إلى الخيارات (لا أوافق، أوافق إلى حد ما، أوافق) على التوالي.

كما يوضح الجدول ما يلي:

- جاءت العبارة (عدم ثبات العوائد المالية يؤثر في المشروع) بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (2.44) وبنسبة مئوية بلغت (72%).
- جاءت العبارة (ارتفاع قيمة المواد الخام أثر على المشروع) بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (2.35) وبنسبة مئوية بلغت (68%).
- جاءت العبارة (يؤثر الطابع الموسمي لمشروع على العوائد الاقتصادية) بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق إلى حد ما) بمتوسط حسابي (2.31) وبنسبة مئوية بلغت (65%).
- جاءت العبارة (عدم كفاية رأس المال لتغطية احتياجات المشروع) بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق إلى حد ما) بمتوسط حسابي (2.17) وبنسبة مئوية بلغت (58%).
- جاءت العبارة (ارتفاع قيمة اجار المحل أثر على المشروع) بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (لا أوافق) بمتوسط حسابي (2.03) وبنسبة مئوية بلغت (52%).
- جاءت العبارة (عملي في المشروع زاد من ديوني) بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (لا أوافق) بمتوسط حسابي (1.60) وبنسبة مئوية بلغت (30%).

وتفسر الباحثة حصول العبارة (عدم ثبات العوائد المالية يؤثر في المشروع) على الترتيب الأول بدرجة استجابة (أوافق) إلى أن من أكثر المعوقات التي تؤثر على المشروع عدم استقراره وثبوت عوائده المالية، فسير المشروع قد يرتبط بشكل كامل على العوائد الاقتصادية له فعدم استقرارها وثبوتها يعرقل المشروع وعملية تطويره.

وربما يرجع حصول العبارة (عملي في المشروع زاد من ديوني) على الترتيب الأخير بدرجة استجابة (لا أوافق) إلى أن المرأة تعمل بشكل يتناسب مع عوائدها المالية فبالنظرة لا تحتاج أن تزيد ديونها، بل على العكس أصبحت المرأة تدخر جزء من هذه العوائد لبناء المستقبل، كما أكدت على ذلك دراسة (النجار، 2009) التي ترى أن من الآثار الاقتصادية لعمل المرأة في المشروعات الصغيرة أنها أسهمت في تحسين الأوضاع الاقتصادية للمرأة، واستطاعت المرأة أن تدخر من المشروع، وجاء في دراسة (حمزة، 2012) أن نسبة ٥٢ % يدخرن مالا من المشروع.



## الفصل السادس: مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

### المبحث الأول: خلاصة نتائج الدراسة:

#### أولاً: النتائج المتعلقة/ بالبيانات الأولية لمفردات العينة:

- 1- كشفت الدراسة أن (48.8%) من أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهن من 20 إلى أقل من 30 سنة.
- 2- أوضحت الدراسة أن (45.7%) من أفراد عينة الدراسة هن من المقيمات في مدينة مكة المكرمة.
- 3- بينت نتائج الدراسة أن أكثر من نصف أفراد العينة (65.4%) مؤهلين التعليمي جامعي فما فوق.
- 4- أوضحت الدراسة أن معظم أفراد العينة (74.0%) متزوجات.
- 5- كشفت الدراسة أن النسبة الأكبر من أفراد العينة (60.6%) عدد أفراد أسرهن 5 فأقل.
- 6- بينت الدراسة أن معظم أفراد العينة ينتمون لأسر يوجد بها مصادر للدخل غير مشروع الأسر المنتجة حيث بلغت نسبتهم (92.7%).
- 7- كشفت الدراسة أن نصف أفراد العينة (50.3%) يعتمدون على وظيفة الزواج كمصدر آخر للدخل.
- 8- أوضحت الدراسة أن نصف أفراد العينة ينتمون لأسر دخلها أقل من (5000) ريال حيث بلغت نسبتهم (52.0%).

#### ثانياً: النتائج المتعلقة بالهدف الأول/ الاختلافات بين الأنشطة الاقتصادية للمرأة في الريف والمدينة:

- 1- أوضحت الدراسة أن معظم الأنشطة الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة كانت في المدينة بنسبة (59.1%).
- 2- بينت الدراسة أن معظم الأنشطة الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة عمرها (8) سنوات فأكثر والتي كانت بنسبة (60.6%).
- 3- كشفت الدراسة أن معظم المشاريع الاقتصادية مختصة بتحضير الأطعمة والتي كانت بنسبة (35.9%) من أفراد عينة الدراسة.
- 4- أوضحت الدراسة أن نصف الأنشطة الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة مقامه في المنازل بنسبة (50.5%).
- 5- بينت الدراسة إن بعض الأنشطة الاقتصادية أنشأت لإيجاد مصدر دخل إضافي للأسرة وذلك بنسبة (24.1%) من أفراد العينة، في حين أن الأنشطة الاقتصادية الأخرى أنشأت لأشغال وقت الفراغ وذلك بنسبة (21.9%) من أفراد عينة الدراسة.
- 6- كشفت الدراسة أن معظم الأنشطة الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة أنشأت بتمويل ذاتي وذلك بنسبة (71.0%) من أفراد عينة الدراسة.
- 7- بينت الدراسة أن (92.9%) من أفراد العينة يعملون مباشرة في المشروع.
- 8- أوضحت الدراسة أن (80.3%) من أفراد العينة يعملون بمفردهم في المشروع.

#### ثالثاً: النتائج المتعلقة بالهدف الثاني/ مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها ذاتياً واجتماعياً واقتصادياً:

- كشفت الدراسة عن نتائج مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها ذاتياً واجتماعياً واقتصادياً من وجهة نظر النساء في المشاريع الصغيرة بمنطقة مكة المكرمة، بدرجة استجابة (أوافق)، حيث جاء التمكين الذاتي في الترتيب الأول بنسبة (88%)، يليه في الترتيب الثاني التمكين الاجتماعي بنسبة (75%)، ثم التمكين الاقتصادي في الترتيب الثالث بنسبة (68%).



- ولمزيد من التفاصيل، قامت الباحثة بتوضيح نتائج كل بعد على حده لمعرفة مدى مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها ذاتياً واجتماعياً واقتصادياً من وجهة نظر النساء في المشاريع الصغيرة في منطقة مكة المكرمة:  
**(1) نتائج مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها ذاتياً:**

- جاءت العبارة (عملي في المشروع زاد من الثقة في امكانياتي وقدراتي) بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة استجابة (أوافق) بنسبة مئوية بلغت (94%).
  - جاءت العبارة (من خلال المشروع زاد اعتمادي على نفسي) بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بنسبة مئوية بلغت (92%).
  - جاءت العبارة (عملي في المشروع زاد من خبرتي التجارية) بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بنسبة مئوية بلغت (89%).
  - جاءت العبارة (من خلال العمل في المشروع تطورت مهاراتي في التعامل مع مختلف فئات المجتمع) بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بنسبة مئوية بلغت (87%).
  - جاءت العبارة (عملي في المشروع ساهم في استقلالي ذاتياً) بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بنسبة مئوية بلغت (85%).
  - جاءت العبارة (عملي في المشروع ساهم في زيادة الوعي بالقوانين والتشريعات) بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بنسبة مئوية بلغت (83%).
- (2) نتائج مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها اجتماعياً:**

- جاءت العبارة (عملي في المشروع ساهم في مساعدتي على صنع واتخاذ القرارات) بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة استجابة (أوافق) بنسبة مئوية بلغت (86%).
- جاءت العبارة (أكسبني المشروع علاقات اجتماعية جديدة) بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بنسبة مئوية بلغت (82%).
- جاءت العبارة (ساهم المشروع في زيادة مكائتي الاجتماعية) بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بنسبة مئوية بلغت (77%).
- جاءت العبارة (ساهم المشروع في تحقيق الاستقرار الاسري) بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بنسبة مئوية بلغت (73%).
- جاءت العبارة (من خلال المشروع ازدادت شهرتي) بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بنسبة مئوية بلغت (70%).
- جاءت العبارة (زادت مشاركتي في الأنشطة الاجتماعية) بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بنسبة مئوية بلغت (69%).
- جاءت العبارة (حقق لي المشروع مستوى مناسب من الرفاهية الاجتماعية) بالمرتبة السابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بنسبة مئوية بلغت (69%).

### 3) نتائج مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها اقتصادياً:

- جاءت العبارة (عملي في المشروع عزز من ثقافة الإنتاج المحلي) بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة استجابة (أوافق) بنسبة مئوية بلغت (79%).
  - جاءت العبارة (وفر المشروع دخل اقتصادي إضافي لأسرتي) بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بنسبة مئوية بلغت (77%).
  - جاءت العبارة (ساهم المشروع في استقلالي اقتصادياً) بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بنسبة مئوية بلغت (75%).
  - جاءت العبارة (ساهم استخدمي للتكنولوجيا في رفع مستوى الإنتاج) بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بنسبة مئوية بلغت (74%).
  - جاءت العبارة (ساعد العائد المادي على توسع مشروعك وفتح فروع له في مناطق أخرى) بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق إلى حد ما) بنسبة مئوية بلغت (34%).
- رابعاً: النتائج المتعلقة بالهدف الثالث/ المعوقات التي تحد من تنمية المرأة لاقتصاديات الأسرة:

- كشفت الدراسة عن نتائج المعوقات التي تحد من تنمية المرأة لاقتصاديات الأسرة من وجهة نظر النساء في المشاريع الصغيرة بمنطقة مكة المكرمة، بدرجة استجابة (أوافق إلى حد ما)، حيث جاءت المعوقات الاقتصادية في الترتيب الأول بنسبة (57%)، يليه في الترتيب الثاني المعوقات الذاتية بنسبة (48%)، ثم المعوقات الاجتماعية في الترتيب الثالث بنسبة (27%).
- ولمزيد من التفاصيل، قامت الباحثة بتوضيح نتائج كل بعد على حده لمعرفة المعوقات التي تحد من تنمية المرأة لاقتصاديات الأسرة من وجهة نظر النساء في المشاريع الصغيرة في منطقة مكة المكرمة:

### 1) نتائج المعوقات الاقتصادية:

- جاءت العبارة (عدم ثبات العوائد المالية يؤثر في المشروع) بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة استجابة (أوافق) بنسبة مئوية بلغت (72%).
- جاءت العبارة (ارتفاع قيمة المواد الخام أثر على المشروع) بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بنسبة مئوية بلغت (68%).
- جاءت العبارة (يؤثر الطابع الموسمي لمشروعك على العوائد الاقتصادية) بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق إلى حد ما) بنسبة مئوية بلغت (65%).
- جاءت العبارة (عدم كفاية رأس المال لتغطية احتياجات المشروع) بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق إلى حد ما) بنسبة مئوية بلغت (58%).
- جاءت العبارة (ارتفاع قيمة آجار المحل أثر على المشروع) بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (لا أوافق) بنسبة مئوية بلغت (52%).

- جاءت العبارة (عملي في المشروع زاد من ديوني) بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (لا أوافق) بنسبة مئوية بلغت (30%).

## 2) نتائج المعوقات الذاتية:

- جاءت العبارة (أحتاج لدورات لتطوير المشروع) بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة استجابة (أوافق) بنسبة مئوية بلغت (77%).
- جاءت العبارة (تتقضي الخبرة في مجال التسويق أو الإعلان) بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق إلى حد ما) بنسبة مئوية بلغت (62%).
- جاءت العبارة (تتقضي الخبرة في إدارة المشروع) بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق إلى حد ما) بنسبة مئوية بلغت (52%).
- جاءت العبارة (أحبط عندما أتعرض لانتقاد) بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (أوافق إلى حد ما) بنسبة مئوية بلغت (35%).
- جاءت العبارة (لا أستطيع أن أتكيف مع ضغوط العمل) بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (لا أوافق) بنسبة مئوية بلغت (31%).
- جاءت العبارة (لا أجد دعم معنوي من أفراد الأسرة) بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (لا أوافق) بنسبة مئوية بلغت (28%).

## 3) نتائج المعوقات الاجتماعية:

- جاءت العبارة (بسبب عدم استقدام أيدي عاملة أعجز عن إدارة المشروع) بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة استجابة (أوافق إلى حد ما) بنسبة مئوية بلغت (35%).
- جاءت العبارة (أفتقد الدعم الكافي من الأسرة أو الأصدقاء) بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (لا أوافق) بنسبة مئوية بلغت (27%).
- جاءت العبارة (عملي في المشروع أثر على علاقتي بأسرتي) بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (لا أوافق) بنسبة مئوية بلغت (26%).
- جاءت العبارة (عملي في المشروع أثر على علاقتي بمجتمعي) بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (لا أوافق) بنسبة مئوية بلغت (24%).
- جاءت العبارة (عملي أثر على المستوى الدراسي لأبنائي) بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة استجابة (لا أوافق) بنسبة مئوية بلغت (22%).

### المبحث الثاني: مناقشة النتائج في ضوء الإطار النظري:

مما لا شك فيه أن للمرأة دوراً مهماً وملاحظ في عملية التنمية سواءً على مستوى أسرتها من أجل تنميه قدراتها وإبداعها وإثبات وجودها سواءً لمجابهة الفقر الذي يهددها وأسرته أو لتحقيق ذاتها والسعي لتمكينها بشتى الوسائل وفي شتى المجالات، أو على مستوى التنمية الشاملة للمجتمع ككل ودعم الاقتصاد الوطني.

ومن هذا المنطلق سعت الدراسة الحالية من وجهة النساء في المشاريع الصغيرة في منطقة مكة المكرمة إلى التعرف على طبيعة دور المرأة في الأنشطة الاقتصادية الأسرية وأهم الاختلافات بينها في بعض من مدن وريف المجتمع السعودي، ومساهمة هذه الأنشطة في تمكين المرأة ذاتياً واجتماعياً واقتصادياً، ومعرفة المعوقات التي تحد من تنميتها لاقتصاد أسرتها، وقد توصلت الدراسة من خلال الإجابة على تساؤلاتها إلى مجموعة من النتائج نحاول مناقشتها في ضوء هذه التساؤلات وفي ضوء الإطار النظري للدراسة كما يلي:

#### أولاً: الاختلافات بين الأنشطة الاقتصادية للمرأة السعودية:

كشفت الدراسة أنه لا توجد اختلافات كبيرة بين المشاريع الاقتصادية المقامة في الريف أو في مدن مكة المكرمة، فمعظم هذه المشاريع مقرها في المدن سواءً كان أصحابها من الريف أو من المدينة نفسها، فالنظور الذي تشهده المجتمعات جعل مفهوم الريف يختلف عما كان عليه سابقاً، فتوفر الخدمات وسبل المواصلات جعل الحياة أسهل وأيسر مما كانت عليه، وهذا ينعكس على المرأة ويجعلها أكثر قدرة على مواكبة التطور الاجتماعي، والاستفادة من الخدمات المتاحة بشكل يعمل على زيادة تنميتها وتمكينها، ويساعدها على مواجهة التحديات ومتطلبات الحياة الاجتماعية.

أوضحت الدراسة أن سبب إنشاء المرأة المشروع الصغير هو توفير دخل إضافي للأسرة يساعدها على مواكبة متطلبات الحياة واستثمار أوقات الفراغ بعمل يعود عليها بالنفع ويوفر عوائد اقتصادية إضافية تحقق لهم الرفاهية الاجتماعية، وتتفق مع هذه النتيجة دراسة (أبا الخيل، 1993) حيث ترى أن هذه المشاريع تساعد على ملء وقت الفراغ في أشياء نافعة ومفيدة للمرأة ولأسرتها ومجتمعها، وتتفق أيضاً مع دراسة (النجار، 2009) التي ترى أن الأسباب التي أدت إلى عمل المرأة في المشاريع الصغيرة تعددت فقد تكون بسبب تفضيل العمل الحر، فرصة عمل مناسبة، شغل أوقات الفراغ، تنمية المهارات، تحسين مستوى الدخل وزيادته، ورفع المستوى المعيشي للأسرة، ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء نظرية الدور التي تقترض أن للفرد عدد من الأدوار الاجتماعية، وينطوي على الدور الاجتماعي الواحد مجموعة واجبات يؤديها الفرد بناءً على مؤهلاته وخبراته وتجاربه وثقة المجتمع به وكفاءته وشخصيته، وبعد أداء الفرد لواجباته يحصل على مجموعة حقوق مادية واعتبارية، فالمرأة كأحد أفراد الأسرة تشغل عدة أدوار وتحمل عدة مسؤوليات تؤديها لتكفل بها حياة كريمة لها ولأسرتها، فدورها فالمشاريع الصغيرة وقدرتها على استثمار طاقاتها وملء أوقات فراغها يحقق نتائج إيجابية تعود عليها وعلى أسرتها بالنفع، وتكفل للمجتمع تقدمه وتطوره.

في حين كشفت الدراسة أن معظم مصادر التمويل للمشاريع الاقتصادية ذاتية فقد يرجع السبب إلى الرغبة في الاعتماد على الذات وتحقيق الاستقلالية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (حمزة، 2010) التي ترى أن توفير رأس مال المشروع اعتمد على مداخلات شخصية سابقة شكلت أعلى نسبة ٥٥% من المبحوثات، أما الاقتراض من البنوك أقل نسبة ١,٥%، ومن وجهة نظر النظرية النسوية الاجتماعية التي تقوم على نقد النظرية الاجتماعية البيولوجية التي ترى في تقسيم العمل الجنسي عنصراً أساسياً في وجود تمييز بين الجنسين، فالمرحلة التاريخية التي مرت بها المجتمعات الإنسانية خصت الرجل بالسعي لتلبية متطلبات أسرته وحمايتها وخصت المرأة بالإنجاب

والرعاية، فالمرأة تحاول أن تثبت جدارتها وتعتمد على ذاتها دون الاعتماد على الرجل بشكل كلي، وهذا بالتأكيد يساعدها على تحقيق مبدأ الاستقلالية والاعتماد على الذات.

أوضحت الدراسة أن معظم عينة الدراسة يعملون مباشرة في المشروع وذلك بنسبة (92.9%)، نلاحظ هنا أن النسبة الأكبر يعملون مباشرة في المشروع دون الاستعانة بأيدي عاملة فهذا يزيد بلا شك من فرصة نجاح المشروع لأن صاحب العمل يقف بنفسه ويدير مشروعه، وهذا بالتأكيد يعزز شعوره بالثقة والرضا عن إمكانياته وقدراته، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة (أبا الخيل، 1993) التي ترى أن المرأة تشعر بالرضا خلال تحقيق العائد المادي الذي تحصل عليه بجهدا ومتابعتها، ووفقاً للنظرية النسوية فالمرأة تسعى لتحقيق ذاتها من ذاتها، والتحرر من القيود ومساواتها بالرجل في الواجبات والعمل.

بينت الدراسة أن معظم أفراد عينة الدراسة يعملون بمفردهم في المشروع بنسبة (80.3%)، ولذلك العديد من الآثار منها صعوبة الموازنة بين أعمال المنزل وعمل المرأة في المشروع، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (النجار، 2009) التي ترى أن من الآثار الاجتماعية التي تترتب على المرأة في العمل في المشاريع الصغيرة أن المرأة استطاعت القيام بعملها داخل المشروع من دون مساعدة، وهذا يعني مدى الأعباء التي تقع عليها بين إدارة المشروع وأدوارها داخل المنزل، ووفقاً للنظرية البنائية الوظيفية فعمل المرأة فالمشاريع الصغيرة ك مجال حديث يعترضه الكثير من العوائق والصعوبات منها (صعوبة الموازنة بين عملها في المنزل وإدارة المشروع) وهذا بالتأكيد يحدث خللاً في النظام الاقتصادي، وبالتالي يؤثر هذا الخلل على الإنتاجية والاستقرار الوظيفي.

#### ثانياً: مساهمة أنشطة المرأة في تمكينها ذاتياً واجتماعياً واقتصادياً:

كشفت الدراسة أن لأنشطة المرأة مساهمة في تمكينها، كما تبين أن التمكين الذاتي أحتل المرتبة الأولى بنسبة مقدارها 88%، يليه التمكين الاجتماعي بنسبة مقدارها 75%، ثم في المرتبة الأخيرة جاء التمكين الاقتصادي بنسبة مقدارها 68%.

وترجع الباحثة حصول التمكين الذاتي على الترتيب الأول، لأن هذا المفهوم شاع الاهتمام به مؤخراً والسعي لتطويره، فنلاحظ أن التمكين الذاتي للمرأة أصبح من أهم أولوياتها التي تساعدها على التغلب على الشعور بعدم الرضا والإحباط وتحقيق الاستقلالية وترسيخ الاعتماد على الذات، ويتفق ما سبق مع نتائج دراسة (القاضي، 2011) التي توصلت إلى أن معظم الحالات في مجتمع الدراسة أكدت على أن للمشروعات الصغيرة دور في تنمية وتمكين المرأة السعودية من خلال عدة عوائد منها العوائد الذاتية التي تمثلت في تحقيق الذات وإبراز المهارات والثقة بالنفس، ويمكن تفسير ذلك وفقاً للنظرية النسوية التي تحاول المرأة من خلالها إثبات ذاتها والسعي لتمكينها.

وترجع الباحثة حصول التمكين الاقتصادي على الترتيب الأخير لأنه بالرغم من الاستقلال الاقتصادي الذي تحققه المرأة من العوائد الاقتصادية للمشروع، إلا أنها لا تزال تعاني من هيمنة الرجل وسيطرة على اتخاذ القرارات، فنلاحظ أن التمكين الاقتصادي بحاجة إلى دعم وحد من العقبات التي تحول دونه، فتمكين المرأة اقتصادياً قد يساهم بشكل ملحوظ في تنمية اقتصاد الأسرة وتوفير دخل إضافي لها يساعدها على تحقيق الأمن الاقتصادي، كما جاء في دراسة (Blattman، 2013) التي ترى أن التمكين الاقتصادي للمرأة يحقق لها آثار إيجابية، وبالتالي إذا تم استثماره بشكل مناسب فإن هذا يساهم بلا شك في تعزيز الاقتصاد الوطني سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة (المالكي، 2017) التي ترى أن الأنشطة الاقتصادية للمرأة ساهمت بشكل ملحوظ من زيادة تمكينها اقتصادياً حيث ساهم عمل المرأة في المشاريع الصغيرة من استقلالها الاقتصادي وأسهم في تحقيق الحرية الكاملة في التصرف في أرباح المشروع، وضعف التمكين الاقتصادي من وجهة نظر النظرية البنائية الوظيفية يحدث خللاً وضرر وظيفي في الأنماط الأخرى، لأن

المجتمع في نظرهم نسق من الأفعال المحددة والمترابطة بنائياً والمتساندة وظيفياً فأى خلل فيها يحدث نتائج سلبية تقلل من تكيف النسق وتوافقه وتجعله في حالة عدم الاتزان.

ويرى كثير من الباحثين الاجتماعيين - كما جاء في نظرية الدور - أن المجتمع يحدد - مسبقاً - لكل شخص دوراً معيناً، فالمجتمع ينتظر من الذكور أدواراً تختلف عن تلك التي يتوقعها من الإناث، كما أنه يتوقع أن يؤدي الأطفال أدواراً معينة تختلف عن تلك التي يتوقعها من البالغين، وقد يكون للفرد الواحد أكثر من دور لكونه يشغل أكثر من مركز، وقد تتجانس هذه الأدوار ويستطيع الفرد أن يؤديها بنجاح، وقد تتصارع ويعجز الفرد عن مهمة التوفيق بينها، وإذا نظرنا لوضع المرأة خاصة في مجتمعاتنا العربية التي لا تزال تتسم بالذكورية نرى أن المجتمع يحدد للرجل دور السعي لتلبية احتياجات الأسرة الاقتصادية واتخاذ القرارات الخاصة بها، ويحدد للمرأة دور الرعاية والإنجاب، فالمرأة تحاول جاهدة تغيير هذه النظرة ومشاركة الرجل في الواجبات والعمل لأن عدم مشاركتها له يضاعف بالتأكيد من عملية تمكينها الاقتصادي وشعورها بالاستقلال اقتصادياً، وتنمية وتمكين المرأة إذا تم استغلالها بشكل مناسب فإن هذا يساهم في التنمية الشاملة للمجتمع ويزيد من تماسك البناء الاجتماعي.

#### ثالثاً: المعوقات التي تحد من تنمية المرأة لاقتصاديات الأسرة:

كشفت الدراسة عن نتائج المعوقات التي تحد من تنمية المرأة لاقتصاديات الأسرة من وجهة نظر النساء في المشاريع الصغيرة بمنطقة مكة المكرمة، حيث جاءت المعوقات الاقتصادية في الترتيب الأول بنسبة (57%)، يليه في الترتيب الثاني المعوقات الذاتية بنسبة (48%)، ثم المعوقات الاجتماعية في الترتيب الثالث بنسبة (27%).

وترجع الباحثة حصول المعوقات الاقتصادية الترتيب الأول، إلى أن المعوقات الاقتصادية أكثر المعوقات التي تؤثر على تنمية المرأة لاقتصاد الأسرة، لأن الاقتصاد يعتمد بشكل كامل على العوائد المالية للمشروع، فإذا كانت العوائد غير ثابتة أو لا تكفي لتغطية احتياجات المشروع فإن ذلك يؤثر بالتأكيد على دعم وتنمية اقتصاد الأسرة، فهذه المشاريع تعمل على توفير دخل مناسب لها ولأسرتها يساعدها على تحسين المستوى المعيشي.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (بلحاج، 2010) في نتائج المؤشرات الاقتصادية أن المرأة تساهم في الإنتاج سواء يدوي أو حرفي من خلال مواد استهلاكية أو استعمالية أو للزينة فرغم كل ما تتقنه المرأة من حرف وصناعات إلا أن المجتمع لا يستثمرها بل يدعها تندثر وتموت مع أصحابها فمن هنا نقول إن البرامج التنموية التي تسطرها الدولة هي برامج فقيرة من حيث المشاركة النسوية.

وجاء في دراسة (العيضان، 2012) أن عمل المرأة في المشاريع قد يكون حاجة اقتصادية دفعتها للعمل في هذه المشاريع، فبالتالي إذا لم تشبع هذه الحاجة بشكل مناسب فإن ذلك يؤثر بالتأكيد على عملية التنمية، ويمكن تفسير ما سبق وفق النظرية البنائية الوظيفية التي ترى أن عمل المرأة فالمشاريع الصغيرة كمدى حديث يعترضه الكثير من العوائق والصعوبات منها (عدم ثبوت العوائد المالية أو عدم تغطيتها لاحتياجات المشروع أو تأثر المشروع بالطابع الموسمي أو ارتفاع قيمة المواد الخام) كل هذه المعوقات تؤثر وتخل بالتأكيد في النظام الاقتصادي، وبالتالي يؤثر هذا الخلل على الإنتاجية والاستقرار وعملية تنمية المرأة لاقتصاد أسرتها.

وترجع الباحثة حصول المعوقات الاجتماعية على الترتيب الأخير، وبدرجة استجابة (لا أوافق) لأن عمل المرأة في المشروع ساعدها على التغلب على المعوقات الاجتماعية، وساهم في تنميتها وتطويرها بشكل ملحوظ، فعمل المرأة لم يؤثر على علاقاتها الاجتماعية سواءً على علاقتها بأسرتها أو علاقتها بأصدقائها وجيرانها، وأكد ذلك دراسة (النجار، 2009) التي توصلت إلى أن عمل المرأة داخل المشروع لم يؤثر على علاقاتها الاجتماعية حيث بإمكانها أن تقوم بزيارة الأهل والجيران والأصدقاء سواءً بمفردها أو مع أفراد أسرتها، ووفقاً

للنظرية البنائية الوظيفة التي ترى أن المجتمع عبارة عن نظام اجتماعي أو وحدة متكاملة يتكون من عدد من الأجزاء المتداخلة التي تعتمد بعضها على بعض، وأي تغير يطرأ على المجتمع تتعكس آثاره على سائر الأجزاء والوحدات المكونة للمجتمع، ويجب أن يمارس كل جزء أو عنصر في المجتمع دوره بانسجام مع الأدوار الأخرى، والمرأة باعتبارها جزء من البناء الاجتماعي في المجتمع تسعى دائماً لتحقيق التكيف والانسجام مع علاقاتها الاجتماعية، لأن هذا الانسجام تتعكس آثاره على الحياة الاجتماعية للمرأة وهذا بلا شك ينعكس إيجابياً على عملية تنميتها لأسرتها ودعم اقتصادها.

### المبحث الثالث: التوصيات:

#### استناداً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة توصي الباحثة بما يلي:

- 1- ضرورة العمل على جذب اقتصاد القطاع الغير رسمي للقطاعات الرسمية في الدولة.
- 2- تسهيل إجراءات الحصول على تراخيص لمزاولة المشروع.
- 3- إنشاء مراكز تدريب تساعد المرأة على اكتشاف مواهبها وقدراتها واستثمارها بما يعود عليها بالنفع المادي والمعنوي.
- 4- الاستفادة من خامات البيئة المحلية وتوظيفها في المشاريع الصغيرة لخدمة المجتمع المحلي.
- 5- الاستفادة من التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة وتوظيفها في المشاريع الصغيرة داخل المملكة وخارجها.
- 6- التوعية بدور المشاريع الصغيرة في دعم الاقتصاد الوطني سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر.
- 7- دعم وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والثقافية لتثافة العمل الحر وتمكينها في المجتمع، لتحويل الأفراد من مجرد أشخاص متعطلين إلى أعضاء منتجين.
- 8- تنمية الوعي الادخاري للمرأة العاملة في المشاريع الصغيرة لادخار جزء من العوائد لبناء المستقبل.
- 9- تنظيم المعارض والبازارات التي تساعد في ترويج وتسويق منتجات المشروعات الصغيرة بشكل يضمن وصولها لأكبر عدد ممكن من الأفراد ويضمن استمراريتها.
- 10- فرض قرار بتخفيض أو تثبيت أسعار إيجار المحلات التجارية.
- 11- تأسيس هيئة وطنية تهتم بالمشاريع الصغيرة.
- 12- تحويل القطاع الاقتصادي الغير رسمي عبر إنشاء تعاونيات تخدم الاقتصاد القومي.
- 13- إجراء المزيد من الدراسات التي تهتم بالمرأة العاملة في المشاريع الصغيرة الغير رسمية في مجالات أخرى لم تتناولها الدراسات السابقة.



### قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

أبا الخيل، نورة عبد الله (١٩٩٣) مجالات الاستثمار المتاحة أمام المرأة السعودية في المشروعات الصغيرة في مدينة الرياض. كلية العلوم الإدارية - الإدارة العامة، جامعة الملك سعود.

أبو طاحون، عدلي علي (د.ت) النظريات الاجتماعية المعاصرة، ط ١. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

البوعينين، فضل بن سعد (2016) المشروعات الصغيرة للأسر المنتجة والمحتاجة، صحيفة الجزيرة الالكترونية. متاح على الرابط: <http://cutt.us/3aTqO> (تاريخ الدخول: 1439/8/26هـ)

الجديد، محمد بن ناصر (2012) اقتصادنا في الظل.. سيولة نقدية واستثمار مفقود، صحيفة العرب الاقتصادية الدولية. متاح على الرابط: <http://cutt.us/2TtMD> (تاريخ الدخول: 1439/8/27هـ)

الجهاز المركزي للإحصاء (2011) تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة في العراق، متاح على: [www.cosit.gov.iq/images%5Cpublications%5CIWish](http://www.cosit.gov.iq/images%5Cpublications%5CIWish)

الحسن، إحسان محمد (٢٠٠٥) النظريات الاجتماعية المتقدمة. عمان: دار وائل للنشر.

الحموري، أميرة محمد مفلح (2016) دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة في المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية، الخرج، جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز.

الحوات، علي (١٩٩٨) النظريات الاجتماعية-اتجاهات حديثة. مالطا، شركة إجا للطباعة والنشر العلمي المحدود.

الربابعة، إبراهيم (2007) المشروعات الإنتاجية الصغيرة ودورها في تحقيق الامن الاجتماعي. مجلة اليرموك. العدد (92) ص 81-87.

السبيعي، نهاد عمر (2013) دور المشروعات النسائية الصغيرة في حل مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

السمالوطي، نبيل محمد (١٩٨٠) المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع، ط ١. جدة: دار الشروق.

الصوص، سمير زهير (2010) بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطني.

الضحيان، سعود بن ضحيان (٢٠١٢) العينات والمتغيرات. الرياض: جميع حقوق الطبع والنشر

العبان، نوال بن عبد المحسن (2016) مدى الحاجة لإنشاء منظمة تنمية اجتماعية لدعم الاسر المنتجة: تصور مقترح. الرياض: جامعة الملك سعود.

العساف، صالح بن حمد (1986) مؤشرات حول المساهمة الاقتصادية للمرأة العاملة في قطاع التربية والتعليم، مطبعة العمال المركزية، بغداد، ص 11

العطيشان، الجوهرة بن تركي (2017) المراة والنهضة الاقتصادية، صحيفة الأمل الإلكترونية. متاح على الرابط: <http://alamalnews.org/?p=1133> (تاريخ الدخول 1439/8/24هـ)

العيان، مها عبد الله (٢٠١٢) المراة السعودية العاملة في قطاع الاقتصاد غير الرسمي. قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود: الرياض، رسالة دكتوراه غير منشورة.

القاضي، ازدهار بنت عبد الرحمن (2011) المشروعات الصغيرة وتنمية المراة السعودية: دراسة حالة المستفيدات من صندوق المئوية في منطقة القصيم، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، القصيم.

المالكي، عبير رجب (2017) معوقات التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في المشاريع الصغيرة (دراسة وصفية تحليلية على عينة من النساء الممتلكات للمشاريع الممولة بالمملكة العربية السعودية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

المحروق، ماهر حسن ومقابلة، إيهاب (2006) المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، الأردن، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الملاحي، وضحي بنت سليمان بن يوسف (2014) عمل المراة السعودية في المشاريع المنزلية الصغيرة في مدينة الرياض: دراسة ميدانية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، رسالة ماجستير منشورة.

النجار، غادة لمعي (٢٠٠٩) الجوانب الاجتماعية لاشتغال المراة بالصناعات الصغيرة: دراسة ميدانية في مدينة القاهرة. قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة.

<http://cutt.us/jDBfi> الهيئة العامة للإحصاء، تم الدخول 1439/6/9هـ الساعة 9:00م، متاح على الرابط:

بلحاج، مليكة (2010) مساهمة المراة الريفية في تنمية المجتمع المحلي، دراسة ميدانية بريف تلمسان بالجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة أبو بكر بلقايد بولاية تلمسان، الجزائر.

حجازي، محمد فؤاد (١٩٨٨) النظريات الاجتماعية، ط ١. القاهرة: مكتبة وهبة.

حجي، زكية إبراهيم (2015) دور الاقتصاد الأسري في تحسين المستوى المعيشي للأسرة، صحيفة الجزيرة الإلكترونية. متاح على الرابط: <http://cutt.us/CdRaq> (تاريخ الدخول: 1439/8/24هـ)

حقي. زينب محمد (١٩٩٢): التخطيط الأسري وعلاقته بالتوافق النفسي والمستوى الاجتماعي والاقتصادي لربة الأسرة، المؤتمر الدولي السابع للإحصاء وعلوم الحاسب وتطبيقاته العلمية، المجلد ٥، مركز الحاسب العلمي، جامعة عين شمس.  
حمزة، أمير عبد الله (٢٠١٠) واقع مشروعات المرأة المتناهية الصغر في السودان ولاية نهر النيل أنموذجاً. مجلة دراسات مجتمعية، العدد السادس، ص: ١-29.

دبوس، محمد محمود (١٩٨٢) دور الأسرة في بناء الشخصية الريفية. كلية الزراعة، جامعة أسيوط، رسالة دكتوراه غير منشورة.  
سليمان، ميساء حبيب (2009) الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

سليمان، نسرين وحيد (2013) دور التمكين الاقتصادي للمرأة في مواجهة مشكلة الفقر: دراسة ميدانية على عينة من النساء العاملات بقرية الحرائية محافظة الجيزة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر.

شليبي. وفاء فؤاد (١٩٩٩): إدراك الزوج لدوره في المسؤوليات الأسرية وعلاقته بدافعية الزوجة للإنجاز، المجلة المصرية للاقتصاد المنزلي، العدد ١٥، كلية الاقتصاد المنزلي، جامعة حلوان.

عبادة، سماح (2015) نساء الأرياف منتجات الحياة والغذاء كادحات منسيات. تونس: صحيفة العرب الالكترونية. متاح على الرابط: <http://cutt.us/zg3Vv> (تاريخ الدخول: 1439/8/24هـ)

عبيدات، ذوقان عبد الرحمن وعبد الرحمن عدس وكايد عبد الحق (2016م). البحث العلمي مفهومه. أدواته. أساليبه. عمان: دار الفكر.  
عنة، هالة (2002) إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي. مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

غزال، إيناس محمد فتحي (2015) الاستبعاد الاجتماعي للمرأة العاملة في قطاع العمل غير الرسمي في المجتمع المصري، الإسكندرية، حوليات آداب عين شمس.

كردي، أحمد السيد (2010) أهمية دور المرأة في التنمية الاقتصادية، كلية التجارة جامعة الأزهر. متاح على الرابط: <http://cutt.us/LKEsR> (تاريخ الدخول: 1439/8/27هـ)

لظفي، طلعت (١٩٩٩) النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

مرعي، إبراهيم، ملاك الرشيد، محمد توفيق (1983) تنمية المجتمعات الريفية وجهود الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث.  
مصطفى، أميرة مزمل محمد (2007) دور المرأة الريفية في تنمية اقتصاد الأسرة: دراسة ميدانية في قرنتي موسيه ودوماية ولاية جنوب دارفور، معهد تنمية الأسرة والمجتمع، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

معجم العلوم الاجتماعية إعداد نخبة من الأساتذة (1975) الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 599

منشي، روضة بنت محمد هاشم (2010) دور المرأة المسلمة في التنمية في ضوء الاتجاهات المعاصرة وتطبيقاتها التربوية في مجال الأسر المنتجة، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

وزارة الاقتصاد والتخطيط، تم الدخول 1439/6/9 هـ الساعة 9:00م، متاح على الرابط: <http://cutt.us/KMOFv>

وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية العاشرة (2015-2019) متاح على الرابط: <http://cutt.us/ENYSS> (تاريخ الدخول: 1439/8/26 هـ)

المراجع الأجنبية:

Abdel Mowla, (2006): Education and Economic Empowerment of Women in Egypt, Education, P8. Available at: [www1.aucegypt.edu/src/.../Somaya\\_2.pdf](http://www1.aucegypt.edu/src/.../Somaya_2.pdf).

Blattman, Christopher, Green, Eric, Annan, Jeannie and Jamison, Julian (2013): Building Women's Economic and Social Empowerment Through Enterprise "Uganda, <https://www.poverty-action.org/.../wings>

Duflo, Esther (2012): "Women Empowerment and Economic Development *Journal of Economic Literature*, vol 4 No 50, P.1051.

Gross I.& Elizabeth, W. & Majorie, M. (1973): Management for Modern Families, Ser erd, ed, Application Conturb n y, Crofts, New York.

Jacobsen, K.H. (1976): Influence of Situational Factors and Current Financial Practices on Ivaluation of Falues Slarifi Cution, Master thesis, Iowa state home, Economics Research Abstract.

Upadhyay, Reecha (2005): Women's Empowerment in India. Available at: [asiafoundation.org/publications/pdf/866](http://asiafoundation.org/publications/pdf/866).